محضر الجلسة 331

التاريخ: الثلاثاء 19 صفر 1421 (2003/04/22)
الرئاسة: السيد محمد فاضيلي الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين
التوقيت: ثلاث ساعات وعشرون دقيقة ابتداء من الساعة الثانية وأربعين دقيقة بعد الزوال.
جدول الأعمال: الأسئلة الشفوية.

السيد محمد فاضلي رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم،
باسم الله أفتتح هذه الجلسة،
السادة الوزراء المحترمون،
السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس لإطلاعكم على ما جد من مراسلات، فليتفضل السيد الأمين مشكورا.

المستشار السيد حميد كوسكوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس،

فيما يخص الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين من 15 أبريل إلى 22 منه، فعدد الأسئلة الشفوية 30 سؤالا وعدد الأسئلة الكتابية ستة أسئلة.

كما توصلت رئاسة المجلس بطلبات إحاطة المجلس علما بقضايا طارئة من الفرق التالية:

- فريق الاتحاد الدستوري.
- الفريق الديمقراطي.
- الفريق الكونفدرالي.
- الفريق الاشتراكي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الأمين، إذن في إطار إحاطة المجلس علما أعطي الكلمة لفريق الاتحاد الدستوري، فليتفضل رئيس الفريق مشكورا.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس،
السيد الرئيس، السادة الوزراء،
إخواني المستشارين،

في إطار المادة المادة 128، أخبر المجلس الموقر بأمر طارئ، إذ نجد أنفسنا دائما مجبرين إلى اللجوء إلى تقديم الإحاطات، غالبا ما تكون ناقلة لتذمر فئة من فئات الشعب أجهز على حق من حقوقها المشروعة او أهملت مطالبها المعقولة فلم تجد بدا من طرق باب إحدى المكونات السياسية لتبليغ صوتها أو لتعلن عن رد فعلها الذي غالبا مايكون بمثابة آخر صرخة قبل رفع التحدي امام الجهاز الحكومي المتعصب لرأيه والمتسلط بحكمك قوته الميدانية.

واليوم ومع كامل الأسف، الفئة المعنية بموضوع هذه الإحاطة هي فئة تحظى بالتكريم والتشريف في كل المجتمعات أخذا بالاعتبار دورها الرئيسي في تربية الأجيال وتلقين القيم المجتمعية للمواطنين وأعني هنا رجال التعليم على اختلاف مستوياتهم ومشاربهم.

وفي هذا الإطار نود، السيد الرئيس، أن نسلط الضوء على معاناة شريحتين من رجال التعليم، الأولى مفتشي التعليم الابتدائي أفواج 92،91،90 والذين حرموا من ترقيمهم الداخلية والثانية تخص قطاع التعليم والتكوين الحر بكامله والذي تشن عليه تدابير حكومية ترمي تعجيزه وتعطيل آليته التربوية.

السيد الرئيس،

بالفعل لقد توصلنا برسالة من مفتشي التعليم الابتدائي سلم 10 أفواج 90، 91، 92 مفادها أنهم منعوا من ولوج لوائح الترقية الداخلية بكل حيف وتعسف وفي تغاض تام عن التطبيق النزيه للقانون.

وقد قامت الوزارة بتبرير هذا القرار بكون أن مركز مفتشي التعليم قد تم إغلاقه، وفي نظرنا نحن هذا العذر هو أعظم من الزلة في حد ذاتها لأنه كيف يعقل ربط مصير هذه المجموعة من جنود المجتمع هم وأسرهم بإغلاق لا تتحمل المسؤولية فيه إلا الوزارة وحدها.

وفي هذا الصدد، نود أن نخبر الحكومة أن هذه المجموعة تحتفظ بحقها الكامل في اللجوء إلى كل أشكال الاحتجاج القانونية، كما نود أن نعلمها أنها إذا استطاعت الإجهاز على ترقية هذه المجموعة ظرفيا، فهي لن تستطيع أن تكبح مسيرتها الحقوقية ولتكن الحكومة متيقنة أننا سنؤيد هذه المجموعة ونعززها وندافع عنها بكل ما نملك من وسائل وطاقات حتى ينتصر الحق ويأخذ القانون مجراه.

السيد الرئيس، فيما يخص قطاع التعليم والتكوين، فقد قطع أشواطا متقدمة من التذمر النفسي جراء الحرب الضريبية التي شنت عليه والتي ترمي إبادته نهائيا وهذا بعدما أشبعتنا الحكومة بالشعارات الاستهلاكية من خلال الميثاق الوطني للتربية والتكوين والذي يفترض

من خلاله أن يكون قطاع التعليم الحر شريكا أساسيا إلى جانب التعليم العمومي في رسم المنظومة التعليمية الوطنية الحداثية والمتزنة والمتكاملة، والحال أن القطاع وهو الآن يحتضر لن يجد بدا من اللجوء إلى أسلوب الضغط والذي تفهمه جيدا الحكومة، فقررت بذلك اللجنة الإدارية اتخاذ عدة ردود فعل يكفي أن يكون واحدا من بينها هو إعلان وقفة احتجاجية يوم 21 ماي لمدة نصف يوم، فإلى أين نسير يا ترى؟ وماذا يمكن أن يرجى من حكومة لم تنصف حتى رجال التعليم؟

وختاما نريد مبادرات مشحونة بروح وطنية ومبينة على رؤية واستراتيجية واضحة، كفانا من العبارات الرنانة والشعارات الاستهلاكية والتي لا يتجاوز مفعولها لحظة السمع وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الكلمة في نفس الإطار للسيد رئيس الفريق الديموقراطي.

المستشار السيد عادل المعطي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

نيابة عن السيد رئيس الفريق الذي يوجد الآن خارج الوطن، في إطار سياسة القرب التي تنهجها حكومة صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وبتعليمات منه إلى السيد الوزير الأول بضرورة تفعيلها وتجسيدها على أرض الواقع.

وتدعيما لهذا المسار الوجيه، نحيط المجلس علما بقضية طارنة ولها طابعها الاقتصادي بجهة تادلة أزيلال، تتمثل في القرار الذي اتخذته الإدارة العامة للبنك الشعبي بنقل البنك الجهوي لتادلة أزيلال إلى مدينة مراكش، إن هذا الإجراء يرفضه جميع سكان هذه الجهة ويجرد الجهوية واللامركزية من محتواها الرامي إلى تقريب الإدارة من المواطنين وبعيدا كل البعد على سياسة القرب التي نادي بها صاحب الجلالة نصره الله، علما أن تحويلات عمالنا بالخارج بالجهة المذكورة تصل إلى 5ر131 مليار درهم والمدخرات بالجهة المذكورة تصل إلى 4 ملايير درهم وهذا يعطينا الانطباع بأهمية الموارد المالية التي تتوفر عليها الجهة.

ولهذا نناشد جميع المسؤولين كالسيد وزير المالية والرئيس المدير العام للبنك الشعبي بالعدول عن هذا القرار حتى تتمكن الجهة من كامل حقوقها وأن تساير الركب التنموي بهدف تشجيع الاستثمارات الداخلية والنهوض باقتصاد الجهة وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد سعدون:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس، السادة الوزراء،

الإخوة المستشارين،

نيابة عن الأخ عبد الله الشرقاوي الذي يوجد في حالة مرض، نتمنى له الشفاء سأنوب عنه في هذه الإحاطة، إحاطة المجلس علما بتجاوزات السلطة المحلية.

مع اقتراب موعد الاستحقاقات الجماعية لوحظ أن السلطات المحلية في مجموعة من المناطق وضعت نفسها بديلا عن الجماعات المحلية وحلت محلها في ممارسة الاختصاصات المخولة للمجالس، إن هذا التوجه يتنافى مع المفهوم الجديد للسلطة الذي كان الجميع ينتظر أن يطال كل جوانب التسيير والتدبير، فهل هذا التوجه تباركه وزارة الداخلية أم هي تصرفات خاصة لبعض لرجال السلطة؟

وسأعطي أمثلة عن هذا التوجه بما يقع بإقليم شفشاون، فرض المصادقة على الشواهد الإدارية من طرف السلطة المحلية وخاصة بالنسبة للرخص الإدارية لإدخال الماء والكهرباء بالمنازل بحيث يفرض على المواطنين تسليم هذه الرخص من أجل توقيعها من طرف السلطة المحلية، اعتراض السلطة المحلية على جميع رخص البناء المسلمة من طرف المجلس وإحالة بعض الملفات على القضاء من أجل إيقاف هذه الرخص، مما يعرقل مصالح المواطنين هذه بعض الأمثلة لسلوكات كثيرة تبين تطاول السلطات المحلية على اختصاص المجالس نتمنى أن لا يكون توجها عاما لوزارة الداخلية وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة الآن للسيد رئيس الفريق الكونفدرالي، فليتفضل.

المستشار السيد احمد أخميس:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

إخواني المستشارين، السادة الوزراء،

نيابة عن رئيس الفريق الكونفدرالي، يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر وعبره الأسرة التعليمية والرأي العام الوطني أنه بدعوة من النقابة الوطنية للتعليم

المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تخوض الشغيلة التعليمية بمختلف فئاتها وأسلاكها يوم الخميس والجمعة 24 و25 أبريل 2003 إضرابا إنذاريا وطنيا عاما مصحوبا بوقفات احتجاجية أمام النيابات يوم الخميس 24 وأمام مقر الوزارة يوم الجمعة 25 أبريل 2003، من أجل العديد من المطالب المشروعة التي يستعصي جردها في هذه العجالة ولكن أساسها وعمقها وعنوانها الأكبر هو رد الاعتبار للمدرس والمدرسة العمومية والنهوض بالمنظومة التربوية بما يستجيب لمتطلبات العصر.

وفي هذا الإطار نعتبر أن سؤال المرجعية في الميثاق الوطني للتربية والتكوين مازال مطروحا وبحدة ونعتبر كذلك أن المراجعة الجذرية لثغرات النظام الأساسي ونظام التعويضات مدخل أساسي لرفع الحيف المادي والاجتماعي عن الأسرة التعليمية لكي تتمكن من شروط وظروف العمل التربوي الذي سيوهل بلادنا إلى الآفاق الرحبة المأمولة، آفاق العلم والمعرفة والتكنولوجيا.

إننا نعتبر أن ما يسمى باتفاق 13 ماي 2002، صفقة سياسوية دبرت بالليل وبالتالي لا تعنينا ولا تلزمنا لأنها قطعا ضد إدارة الشغيلة التعليمية وطموحها المشروع هو اتفاق أجهز على العديد من المكتسبات التي حققتها الشغيلة التعليمية بفضل تضحياتها ونضالاتها خصوصا في مجال الترقية الداخلية ومجالات أخرى غيرها.

ومباشرة، السيد الرئيس، بعد تعيين السيد وزير التربية الوطنية والشباب تقدم المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الكنفدرالية الديمقراطية للشغل بثلاث مراسلات قصد فتح حوار جدي ومسؤول حول ملفنا المطلبي في شموليته وبعديه المادي والتعليمي التربوي ولكن بدون جدوى.

وبعد أن طرح الحوار القطاعي يوم 27 يناير 2003 في اللقاء التفاوضي بين مركزيتنا الكنفدرالية الديمقراطية للشغل والسيد الوزير الأول، عقد أول لقاء يوم 3 فبراير 2003 بين المكتب الوطني لنقابتنا والسيد وزير التربية الوطنية والشباب وهو لقاء ألقى به السيد الوزير خطابا ديمقراطيا وحداثيا ومنفتحا ومؤثرا أيضا معتبرا أن فضاء وزارة التربية الوطنية والشباب فضاء للجميع وأنه مستعد لحوار مستمر ومثمر ومنفتح ومنتظم، غير أنه بمرور الأيام نكتشف قبل فوات الأوان أي بعد إصدارنا لبلاغ نثمن فيه اللقاء، مما يعبر عن ثقتنا وصدقنا ومصداقيتنا، نكتشف أن الخطاب في واد والممارسة في واد غيره تماما. ومما يطرح وبحدة سؤال المصداقية والثقة.

في هذا اللقاء، قدمنا ملفاتنا المطلبية بشكل مدقق ومحدد وإجرائي وقسمناها قسيمين، قسم يتعلق بمطالب ذات طابع استعجالي وقسم يتعلق بالتراجعات الخطيرة والثغرات الكبيرة في النظام الأساسي ونظام التعويضات وباقتراح من السيد الوزير ذاته تم الاتفاق على برمجة لقاءين مستعجلين الأول 20 فبراير 2003 لأجل تلقي إجابات إيجابية فيما يتعلق بمطالبنا المستعجلة والثاني يوم 15 مارس 2003 لتلقي الإجابات كذلك في شأن ما رصدناه من تراجعات في النظام الأساسي ونظام التعويضات تم اللقاءان معا ولكن الحصيلة لاشيء بالمطلق، بل بعد اتخاذ المجلس الوطني لنقابتنا قرار الإضراب تم لقاء آخر وكان كسابقيه بدون جدوى مما ينم عن عدم جدية ومسؤولية الوزارة، الآن، السيد الرئيس، بدل أن يعمل السيد الوزير على حل المشاكل المطروحة، وبدل أن يسمو عن ذاته وينتصر على نفسه وعلى قناعاته الشخصية التي لا ينازع فيها أحد بدل ذلك نجده يستعمل نقاباته المشكلة من أحزاب الأغلبية لإجهاض هذه المعركة المشروعة.

من نافلة القول التأكيد على أننا كمغرب جزء من هذا العالم، مما يفرض علينا احترام حقوق الإنسان واحترام الحريات النقابية خاصة ولست أدرى هل السيد الوزير المحترم على علم بالاتفاقية الدولية رقم 87 التي تجرم بوضوح الممارسات الماثلة أمامنا اليوم والتي تسعى إلى إجهاض معركة مشروعة لفئة واعية من مجتمعنا، فئة تشكل من بناة المستقبل، بناة الإنسان والإنسان كما تعلمون هو رصيد المجتمع الذي لا يبلى ولا يفنى لا ينقضي أبدا.

ومن جهة أخرى، إننا نعتبر أن وسائل الإعلام ملك للشعب المغربي وليس ملكا للحكومة ومن حقنا أن نوضح مواقفنا والدفاع عن عدالة مطالبنا وحقوقنا خصوصا وأن السيد وزير التربية الوطنية والشباب وفي سابقة خطيرة وعشية يوم إضراب أسرة التعليم سيعقد ندوة صحفية بغية التأثير على معركة نساء ورجال التعليم وهذا سلوك لم يقدم عليه أي وزير حتى في أحلك الظروف وأصعبها التي مرت بها بلادنا من القمع.

ويبقى موقفنا النضالي الاحتجاجي إنذارا أوليا ستتلوه معارك أخرى أكثر أهمية وأعمق دلالة، لذلك فإضراب

24 و25 أبريل 2003 الذي دعت إليه النقابة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، إضراب ناقد وناجح بكل المقاييس

رغم كل المؤامرات رغم كل الدسائس التي تحاك ضد الشغيلة التعليمية من طرف المؤمنين على مصالحها، إنه زمن الردة والرداءة مع الأسف. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم لسيد لمستشار. حضرات إذا سمحتم.. تفضل

السيد المستشار:

السيد الرئيس، كما جرت العادة على أساس أن هناك نقط إحاطة المجلس يقدمها رئيس الفريق ولكن مع الأسف تسنينا، السيد الرئيس على أساس رؤساء الفرق يغادروا القاعة ويستغلوا المستشارين، فعلا نحن مع المستشارين ولكن بغينا هذه الفكرة تعمم على جل الفرق ما يمكناش فريق نطبقو عليه القانون الداخلي وفريق ما نطبقوش عليه القانون لداخلي ولهذا لا نستغل مولصفات رؤساء لفرق باش حنا نستحونو على عشر دقائق أو 15 دقيقة لإحاطة لمجلس وشكرا السيد لرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، أولا فيما يخص لمادة 128 من لقانون لداخلي للمجلس واضحة، فلازلنا نعاني من لمشاكل لتي تنتج عن عدم تطبيقها نرجو في لمستقبل أن نتجنب مخالفة لقانون ولا سلطة للرئاسة على لفريق لأنه كل فريق يقدم من ينوب عن رئيس لفريق، كيف ستتصرف لرئاسة إذا جاء أحد قال لك أنا أنوب عن رئيس لفريق ولهذه مسائل داخلية للفرق تمنى أنهم يعالجوها ملينهم وأنهم يعطوا للمادة 128 مفهومها لحقيقي.

ننتقل حضرات السادة إلى معالجة الأسئلة الشفوية المدرجة في جدول الأعمال وعددها 17، قبل ذلك سنبدأ بسؤالين آنيين موجهين إلى قطاع السياحة وقطاع كتابة الدولة المكلفة بالبيئة في هذا الإطار أعطي الكلمة للمستشارين المحترمين السادة محمد العربي القباج، كافي الشراط، محمد تيتني العلوي ومحمد الخليفة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

المستشار السيد محمد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

يعيش القطاع السياحي وضعية مزرية ومستقبل قريب مظلم نتيجة مخلفات حرب العراق، حيث إن مهنيي هذا القطاع كانوا بالأمس يتطلعون إلى موسم سياحي جيد، علما أن هذه الفترة التي تمتد من مارس إلى ماي تكون مهمة من حيث عدد السياح الوافدين على المغرب، إلا أن مستوى الوافدين إلى الفنادق تراجع بشكل ملحوظ، مما أثر على مردودية الفنادق وخلق أزمة مالية خانقة لجل الفاعلين السياحيين، والعاملين بالقطاع، بحيث بدأنا نشاهد طرد العديد من العمال أو تنقص لهم ساعات العمل أو يتقاضون نسبة50٪ من الأجر الشهري وفي هذا الإطار جاءت الحكومة المغربية بإجراءات، إنما إجراءات لم تأت أكلها..

كل ما نخشى أن تكون هذه الإجراءات مثل الوعود التي أعطتها الحكومات السابقة في سنة 91 كذلك كل ما نخشى، خصوصا في الأشهر المقبلة أن عدد إلغاءات الحجز بالعديد من الفنادق أصبحت تلغى، مما يدل أن عدد السياح الذين سيتوافدون في هذه المدة القادمة من الشهرين المقبلين غادي تكون ضعيفة وضعيفة جدا، رغم أن العديد من الصحف يشيرون هناك عدد كبير من السياح الذين يزورون حاليا المعرب إنما ما نكذبوش على أنفسنا، بحيث المغرب ماشي هو الدار البيضاء ومراكش وفاس وأكادير، بحيث الإجراءات التي جاءت بها الحكومة لم تساعد العديد من الفنادق خصوصا الفنادق الموجودة بالمناطق النائية رغم الإجراءات ديال 50٪ فالعديد من الفنادق لم تصل حملوتها في المدة الأخيرة حتى على 20٪.

ففي هذا الإطار نسائل السيد الوزير ومعه الحكومة عن مدى تطبيق الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والرامية إلى التخفيف من آثار هذه الأزمة، رغم المجهودات التي قام بها السيد الوزير في الأيام القليلة الماضية الرامية إلى إظهار كلمة المغرب في كل المنتديات الدولية رغم حظ السيد الوزير لأنه جاء في وقت، ما عندو حظ لأن الوقت فاش جاء حرب العراق، ولكن حنا كلنا تنراهنو أن الحكومة ملتزمة بإيجاد الحلول لإنقاذ السياحة في البلاد. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد وزير السياحة للإجابة عن السؤال. فليتفضل.

السيد عادل الدويري، وزير السياحة:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

بسم الله الرحمن الرحيم،

اسمحوا لي أن أشير في البداية أن القطاع السياحي بالمغرب بصفة عامة قد عرف بعض الانعكاسات ولكنها تبقى محدودة، حيث يبقى المغرب البلد الأقل

تضررا مقارنة مع الوجهات المتوسطية المنافسة، إذا أخذنا على سبيل المثال مراكش وأكادير التي تمثلان ثلثي العدد الإجمالي للمبيتات في البلاد، فنسبة الملء تراوحت خلال الحرب بين 45٪ و55٪ مقابل مستوى مابين 60٪ و65٪ في أحسن الظروف الممكنة خلال شهري مارس وأبريل، بينما عرفت المبيتات وفي الحقيقة وبكل صراحة انخفاض طفيف يقدر ب13٪ بصفة إجمالية وكما تعرفون هذه الوجهتان مرة أخرى تمثل ثلثي السياحة المغربي.

أما بالنسبة لبعض الوجهات الوطنية الأخرى كمدينة فاس مثلا، فقد تعرف صعوبات حقيقية وتعرف صعوبات حتى قبل بداية الحرب، وذلك لمعاناتها من مشاكل هيكلية، وفي إطار استعداد مسبق للحكومة - كما جاء في السؤال - قامت الحكومة بإنشاء خلية يقظة وفي شهر يناير الماضي بمشاركة ممثلي المهنيين على الصعيد الوطني، حرصت شخصيا على المشاركة في كل اجتماع واهتمت الخلية بجميع جوانب الموضوع بما في ذلك كما تعرفون الأسواق المصدرة، السياحة الداخلية ودعم المهنيين.

فيما يخص الأسواق المصدرة تم تحويل ميزانية الإنعاش لتكثيف عملية العلاقات العامة لإقناع المستهلك الأجنبي بأمن واستقرار البلاد، بالنسبة للسياحة الداخلية تم تنظيم عملية كنوز بلادي الأولى باتفاق مع ممثلي المهنيين انطلقت يوم 14 أبريل 2003 وستستمر حتى 18 مايو 2003 لكون هذه المدة ستعرف عطليتين: فاتح مايو وذكرى المولد النبوي الشريف، أما فيما يخص دعم المهنيين تعرفون أن بلادنا طموحات كبيرة لبناء نسيج منتج ضخم في القطاع السياحي ولتحقيق هذا يجب على الأقل الحفاظ على الطاقة الصناعية الحالية للقطاع وعلى مناصب الشغل المتعلقة بها. لهذا اتخذنا مبادرة أظنها فريدة لكونها عرفت مساهمة العديد من الإدارات المعنية، هكذا قمت شخصيا باتصال مع بعض مسؤولي الإدارات والمؤسسات المعنية لإقناعهم بالأمر.

وأغتنم الفرصة لأشكرهم على حسن التعاون يتعلق الأمر بالسادة والي بنك المغرب ورؤساء ومديري الأبناك التجارية، المدير العام لصندوق الضمان الاجتماعي، المدير العام للصندوق المركزي للضمان والكاتب العام لوزارة المالية والسيد مدير الضرائب كما بعثت رسالة في الموضوع إلى ممثلي مهنيي القطاع، قدمت فيها التزامات هذه المؤسسات للتخفيف من الصعوبات المالية الحالية لأصحاب الفنادق وسأتتبع عن قرب هذا الملف على الخصوص.

شكرا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير...

السيد رئيس الجلسة:

باسم الله نستأنف الجلسة،

حضرات السادة الوزراء،

حضرات السادة المستشارين،

قبل الرجوع إلى الموضوع الذي كنا قد بدأناه فيه، لابد سأخبر المجلس بما جرى وقعوا عطبين، العطب الأول كان تقني كهرباني تم إصلاحه والعطب الثاني كان كذلك يتعلق بعدم نقل إحاطات المجلس علما عبر البث التلفزي وقع ما وقع، اجتمعنا الآن واتفقنا على ما يلي: أولا، العطب التقني الكهرباني تم إصلاحه، وبالنسبة للعطب الثاني الذي لا ذنب للمجلس فيه، هناك من يتحمل مسؤولية في هذا اتفقنا على أن تنقل إحاطات المجلس علما ابتداء من السادسة إلا ربع، إذن سنتوقف في السادسة الا ربع ونعطي الكلمة لأصحاب الإحاطات لكي يتم نقله مباشرة وإذا بقوا بعض الأسئلة اتفقنا باش نخليوهم حتى الأسبوع المقبل وغادي يكونوا في بداية الجلسة، الأسبقية في الأسبوع المقبل باش يكونوا في بداية الجلسة، بهذه المناسبة بغيت نتأسف، أعبر عن أسفي كرئيس لهذه الجلسة لقرار اتخذ على المستوى الحكومي ولم نخبر به ألا وهو عدم بث إحاطات المجلس علما نتأسف على هذا ونتمنى في المستقبل الحكومة إذا أخذت قرار يتعلق بالبرلمان يخبرونا به ونناقشه مجموعين نتفق عليه أو نتوافق عليه لكي لا نفاجأ لأنه الجلسة كانت ملغومة ونحن نشتغل على نيتنا، أتمنى أن البرلمان تبقى له قيمته وتكون الحكومة مراقبة هنا ما يكونش العكس..

وغادي نعطي الكلمة في البداية للأستاذ تيتني العلوي في إطار التعقيب على السؤال الذي طرحه الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية فليتفضل الأستاذ تيتني العلوي.

المستشار السيد محمد تيتني العلوي:

شكرا السيد الرئيس،

أريد قبل كل شيء أن أشكر السيد الوزير على الجواب الذي أحاطنا به وعلى العمل الذي يقوم به في إطار هذه الوزارة وفي إطار التوجهات السامية لجلالة الملك فيما يخص الوصول إلى 10 مليون سائح في آفاق

2010، إلا أنه بغيت نذكر السيد الوزير أن الإشكال الآن المطروح أساسا بين العاملين او بين المستثمرين في هذا القطاع وبالطبع الدولة هو أنه في النقطة الأولى هو قضية الديون، اللي واحد العدد ديال الفنادق في إطار ما يسمى بـLes bons des commande اللي كيجيو من طرف الحكومة ومن طرف الوزراء واللي لحد الآن لم يتم التجاوب مع هذا لدرجة أنه أصبحت الآن عدد من الفنادق كتسال قدر من المال مهم جدا وهذا يؤثر سلبا على السير ديال هاذ المؤسسات.

نقطة ثانية هي قضية مراجعة الضرائب، الآن جاء الوقت باش تراجع الضرائب لماذا نقول هذا الكلام؟ انطلاقا من أننا نمثل شغيلة وشغيلة عريضة تعمل داخل هذه الفنادق وهذه الضرائب الآن لأنه حقيقة غير منطقي أننا نتكلم على مؤسسة سياحية التي تشتغل 24 ساعة على 24 ساعة ونجيو ونقولو لها تخلص ضريبة - أستسمح على التسمية لأنه التسمية بالفرنسية - فلهذا هذه الضريبة وواحد العدد ديال الضرائب.

نقطة أخرى ومهمة جدا أننا الآن أصبحنا في المغرب نهدد على حسب ما يجرى في العالم مرة الحرب في العراق، مرة أزمة أخرى، مرة أزمة سياسة واحد العدد ديال الأمور هذا كيشكل واحد النوع ديال المشاكل اللي كتربط العلاقات بين الشغيلة في هذا القطاع وبالطبع المشغلين الذين هم أرباب الفنادق واللي بالطبع لايمكن لهم يخليو الشغيلة ديالهم جالسة كتشتغل في فندق بدون مردودية وبالتالي كيتحملوا عدد ديال الأجور ولكن في نفس الوقت كنشوفو الحالة الاجتماعية ديال الشغيلة التي لا ذنب لها في هذه الأمور.

لهذا نادينا الحكومة وأتمنى أن السيد الوزير الآن يمشي في هذا الإطار ويحاول في إطار المجلس الحكومي أنه يقنع الحكومة أنه ضروري حان الوقت باش تكون اتفاقيات جماعية بين الشغيلة وبين أصحاب الفنادق باش نخلقو نوع من التراضي حتى لا نفاجأ بواحد العدد ديال الأمور لأنه الآن كنقولو أنه الأزمة ما كايناش ولكن راه كاينة أزمة كبيرة الآن في بعض المدن وهذه المدن أدت على أساس أنه الشغيلة إما أنها تسرح، إما أنها تنقص من ساعات عملها وهذا حقيقة بمس بهذا.. في الوقت اللي كنكونو مهيئين لهذه الأمور كنكونو مهيئين لها حنا مقبلين الآن باش نرفعو من القيمة ومن المستوى.

نقطة أخرى اللي بغيت نضيف واللي أساسية واللي أظن أنني أذكر السيد الوزير أننا تكلمنا فيها خلال مناقشة الميزانية لوزارة السياحة، واش هيأنا البنية التحتية لاستقبال 10 مليون سائح على جميع المستويات لا على الفنادق لا على مدننا وتأهيل مدننا لا فيما يخص النقل ديالنا، لا فيما يخص النقل الجوي، لا فيما يخص النقل الطرقي واحد العدد ديال الأمور؟

إذن هذا عمل ماشي هو مطلوب السيد وزير السياحة لوحده يدير به، يقوم به ولكن هذا مطلوب يكون تضامن حكومي للتغلب على هذا.. لأن هذا هو اللي بغينا حتى حنا وهاذ الوكالات ديال السفر في نفس الوقت، إذن اللي بغينا أن السيد الوزير يأخذه بعين الاعتبار ونشكره مرة أخرى والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير هل لكم رد على التعقيب؟ الكلمة للسيد الوزير.

المرجو من السادة الوزراء والسادة المستشارين أن يحترموا الوقت المحدد ألا وهو ثلاث دقائق في السؤال ودقيقتين في الرد أو في التعقيب وشكرا.

السيد وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم أنا أتفق مع التدخل بصفة عامة وأريد أن أستفيد من هذه المناسبة كي أشكرك وأشكركم على السؤال الذي أتاح لي فرصة جديدة للتأكيد بقوة على أولويات الحكومة وعلى أولوياتي وهي خلق مناصب الشغل في القطاع المنتج كما أريد أن أخبركم أننا في الوزارة بصدد عمل لتحسين الوضعية الحالية بمدينة فاس بالخصوص التي هي في صعوبات سياحية حقيقية، فأولا بعملية استعجالية مع منظمي الأسفار الأجانب والخطوط الجوية الملكية المغربية وأصحاب الفنادق بمدينة فاس وثانيا بمبادرة على المدى المتوسط لتدارك المشاكل الهيكلية وذلك:

1 - بالرفع من جودة المنتوج.

2 - تنظيم الباط الجوي الملائم.

3 - عقد اتفاقيات خاصة مع منظمي الأسفار للأسواق المصدرة أشكركم مرة أخرى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الآني الثاني موجه إلى السيد كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة، المكلف بالبيئة حول ضرورة حماية البيئة من المواد الملوثة الكيميائية السامة للمستشارين

المحترمين السيدين مصطفى الحديوي وعبد الكريم نصيري ومحمد بنشايب والطاهر الفيلالي، فليتفضل أحد السادة المستشارين لطرح السؤال.

السيد المستشار:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، لقد حقق القطاع الصناعي إنجازات مهمة خلال العشرية الأخيرة، لكن هذا التقدم ساهم في تدهور الحالة البيئية على مستوى بعض المناطق الحساسة مثل محور البيضاء - المحمدية، منطقتي آسفي والجديدة وتانسيفت وأم الربيع وسبو وذلك بفعل الاستعمال غير المعقلن للمياه والإفرازات الصناعية السائلة، الصلبة والغازية التي يتم التخلص منها عموما دون معالجة مسبقة في 80٪ من المياه المستعملة في مراحل الإنتاج يتم التخلص منها في خالاتها الخام.

ويشكل قطع الطاقة أحد مصادر التلوث وذلك بفعل تركيبة المحروقات المستعملة وبفعل نمط الإنتاج والاستهلاك، أما بالنسبة للقطاع المعدني، فإن تقنيات الاستغلال المتبعة حاليا في أغلبية المواقع إضافة إلى غياب الوسائل المناسبة للوقاية ومكافحة التلوث والإدايات تسبب مشاكل معقدة تتجلى في تلوث الهواء والماء والتربة كما يترتب عن هذه الوضعية التي تتفاقم باستمرار بفعل حدة المشاكل البيئية المطروحة، انعكاسات سلبية على بعض الأنشطة بخصوص المجال السياحي والصيد البحري والفلاحة والصناعة، بالإضافة إلى المشاكل المرتبطة بإزالة التعريفات الجمركية التي ستعوض من معايير ومقاييس بيئية في سياق الإدماج المتوالي للاقتصاد الوطني في نظام المبادلات الدولية والعولمة.

لذا ندق قاموس الخطر المحدق الذي يهدد صحة المواطنين والخيرات البحرية جراء المواد الكيماوية التي تصرف من الشركات في الأحياء الصناعية وتصب في الأنهار والبحار دون معالجتها.

لذا نسائلكم السيد الوزير: ما هي التدابير المتخذة لمجابهة هذه المخاطر وتفادي انعكاساتها؟

- هل تم التفكير في تشييد صهاريج تصب فيها القنوات المشتركة للشركات المجمعة في الأحياء الصناعية لتصفية المياه الممزوجة بالمواد الكيميائية السامة ومعالجتها لإعادة استعمالها؟

- ألم يحن الوقت لتقديم مشروع قانون متكامل في هذا المجال للحفاظ على سلامة المواطنين والبيئة؟ شكرا السيد الرئيس والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال، فليتفضل.

السيد محمد المربط كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة، مكلف بالبيئة:

شكرا السيد الرئيس،

أود في البداية أن أشكر المستشارين المحترمين على سؤالهم الوارد حول ضرورة حماية البيئة من المواد الملوثة الكيماوية السامة ويسرني موافاتكم بعناصر الإجابة التالية:

لقد قامت كتابة الدولة المكلفة بالبيئة بدراسة مشاكل التلوث الناتجة عن الصناعة بصفة عامة والصناعة الكيماوية بصفة خاصة من أجل التقليل ومعالجة المشاكل المترتبة عن التلوث الصناعي والكيماوي، وفي هذا الصدد قامت بإرساء دراسة تقييمية ومونوغرافيات تتضمن إجراءات مستعجلة للحد من هذا التلوث، كما قامت بدراسة حول تلوث مياه حوض سبو وأم الربيع ووادي المالح بالمحمدية.

وجدير بالذكر، فإن كتابة الدولة بالبيئة قد انكبت بتعاون مع جميع القطاعات المعنية والمهنيين لإعداد معايير جودة المياه، كما تم تحديد الحدود القصوى العامة للمقذوفات السائلة وكذا الحدود القصوى للمقذوفات السائلة الناتجة على الأنشطة الصناعية الملوثة.وللعلم، فإن تطبيق المعايير العامة والقطاعية للمقذوفات السائلة يبقى رهينا بتسريع بمسطرة المصادقة على مشروع المرسوم المتعلق بالتصريف والسيلان والطرح المباشر وغير المباشر في المياه السطحية والجوفية.

ومن جهة أخرى، وقعت كتابة الدولة المكلفة بالبيئة عدة اتفاقيات تعاون مع مجموعات صناعية ملوثة وسنذكر منها الاتفاقيات المبرمة مع المكتب الشريف للفوسفاط ومع المكتب الوطني للكهرباء وقطاع الاسمنت والكنفدرالية العامة للمقاولين بالمغرب.

ومن باب حث أرباب الصناعات على التقليص من آثار أنشطتهم حول التأثير على البيئة، بادرت كتابة الدولة المكلفة بالبيئة بتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون المالي بوضع صندوق محاربة التلوث الصناعي الذي يهدف إلى منح هبات وقروض إلى هؤلاء المستثمرين

لمساعدتهم على اقتناء تكنولوجيات حديثة ونظيفة تمكنهم من الحد من الإصدارات الملوثة والامتثال بالتالي للقوانين والمعايير البيئية، كما أنها تسعى في إطار استراتيجيتها الهادفة إلى حماية البيئة إلى إحداث صندوق وطني سيساعد على تطبيق عناصر هذه الاستراتيجية.

ومن جهة أخرى، تقوم كتابة الدولة المكلفة بالبيئة كعضو وكمنسق للشبكة الوطنية لتلوث البحر المتوسط بمراقبة جميع العناصر الملوثة للشاطئ الشمالي بالمغرب وسأحاول أن نقوم بنفس الشيء بالنسبة للشاطئ الأطلسي في القريب العاجل، كما أحيطكم علما أيضا أن هذا القطاع بتنسيق وتعاون مع وزارة التجهيز ينجزان سنويا تقريرا دقيقا يتضمن تقييم جودة مياه الشواطىء نظرا لما تتعرض له من ضغوطات من شأنها أن تعيق من تنميتها المستديمة وتعرقل بالتالي تشجيع السياحة الوطنية التي تعتبر العمود الفقري للاقتصاد الوطني.

وبخصوص التدابير المتخذة لمراقبة البيئة، فإننا نسعى لإحداث هيئة مكلفة بالتفتيش والمراقبة سيوكل إليها مهمة السهر على تطبيق المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالبيئة.

وفي هذا الإطار أود أن أشير إلى أن البرلمان بغرفتيه قد صادق مؤخرا بالإجماع على ثلاثة نصوص قوانين تتعلق بدراسة التأثيرات على البيئة ومحاربة تلوث الهواء وحماية واستصلاح البيئة التي ستشكل قطيعة مع المرحلة السابقة وتؤسس بداية مرحلة جديدة لبناء قانون القطاع، من شأن هذه القوانين أن تفسح المجال لظهور مراسيم جديدة تعززها وبالتالي تسمح للإدارة باتخاذ الإجراءات التقييمية لوقف التدهور البيئي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، لكلمة في إطار التعقيب للمستشار المحترم.

المستشار السيد محمد بنشايب:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

تعقيبا على ما جاء به السيد كاتب الدولة هو أنه الدراسات لا تنعدم، مشاريع القوانين إلى آخره بقدر ما تنعدم ترجمتها على أرض الواقع لأننا نحس في قطاع البيئة بالمغرب الوضعية تتفاقم وأسوق أمثلة ولا نرى حلا في الأفق لمعالجة هذه الظاهرة السلبية التي يعيشها المغرب وأبدأ هنا مزبلة أو المطارح العمومية على مستوى المغرب وأسوق مثالا هنا مزبلة الدار البيضاء مشهورة، رغم الإمكانيات التي تتوفر عليها المدينة ما كنشوفوش شي حل في الأفق القريب أنه ستعالج هذه الظاهرة، وعندنا ظاهرة سلبية على بينة مدينة الدار البيضاء والمياه الجوفية وهناك مزابل أخرى في المدن الكبرى كمراكش وكفاس مشاكل كبيرة بالنسبة لهذه المزابل.

كذلك تلوث المياه الجوفية، أكبر بحيرة بالمغرب باطنية بمنطقة برشيد والدار البيضاء ملوثة بفعل انعدام محطة التطهير بالمدينة وكانت دراسات وبينت بأن هناك تلوث وفات المواصفات المطلوبة، السلطات المعنية لم تحرك ساكنا لمعالجة هذه الظاهرة السلبية.

كذلك بالنسبة للهواء وأعطي مثال بالدار البيضاء، الدار البيضاء هواءها ملوث يظهر للعيان، تخرج على الدار البيضاء يظهر لك الهواء نقي تدخل تلقاه.. انعدام المساحات الخضراء وانعدام معالجة نفايات المعامل وضخ نفايات السيارات المستعملة القديمة كلها على مرأى ومسمع من السلطات ولا نرى القوانين تطبق على أرض الواقع هذا هو مشكل المغرب.

كذلك تلوث الشواطئ وخير دليل شاطئ آسفي، التلوث الذي يعرفه وشواطئ المغرب كلها ولا نرى معاجلة لهذه الظاهرة.

وأختم السد الرئيس، المشكل الذي نعيشه ويعيشه المغاربة، أكياس البلاستيك السوداء التي لا. تجد المواصفات والتي تستعمل عند متاجر المواد الغذائية بينما تستعمل في أوروبا والدول المتقدمة لجمع الأزبال وتستعمل هنا دون إشارة أو تحسيس أوشي من هذا القبيل.

لذلك السيد الوزير نسائلكم، هل من إجراءات فعالة في انتظار تطبيق هذه القوانين على أرض الواقع، المشكل هو أنه المشاكل تتفاقم وخصوصا المزابل. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير لكم تعقيب، تفضلوا.

لسيد كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة مكلف بالبيئة:

شكرا السيد النائب المحترم، بصراحة وصف الواقع البيئي دون المستوى، ربما مسائل من أصعب هذا بكثير. فالتلوث البيئي يكلف المغرب حسب دراسة 96، 20 مليار درهم سنويا 8,6٪ من الدخل القومي فأكيد

كتابة الدولة المكلفة بالبيئة أحدثت باش تشوف الحلول لهذه المشاكل ولكن بغيت نمشي لمسألة سيطة وهو أنه دورنا نحن هو وضع سياسة الدولة فيما يخص حماية البيئة وتتبعها وتقييمها اللي كينفذوا ماشي حنا، حنا ما عندناش الإمكانيات باش نمشيو ونعالجو المشاكل بأيدينا ولكن لا يعني أنه ما كنظهرش المسؤولية انا أعتبر ماحدي في هذا القطاع كلشي فيما يخص البيئة المسؤولية ديالي وأنا متفق معك وكنذير اللازم ونطلب منكم واحد الحاجة غير عاونوني وصافي أما أنا غادي نقوم بالواجب ديالي إن شاء الله وتعالى لأنه البيئة مهمة بالنسبة للجميع وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد كاتب الدولة، وأشكركم باسم المجلس على مساهماتكم في هذه الجلسة وننتقل مباشرة إلى الأسئلة المبرمجة في جدول الأعمال في هذه الجلسة والى السؤال الموجه إلى السيد وزير السياحة حول تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي للمستشارين المحترمين السيادة محمد بلحسن، سعيد التدلاوي وعادل المعطي وإبراهيم السالمي ومحمد السلامي، كبور الماسي، عمر أدخيل والميلودي عفوت الكلمة لأحد السادة المستشارين، فليتفضل.

المستشار السيد محمد بلحسان:

باسم الله الرحمن الرحيم،

السياد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد رئيس الجلسة:

كاين استدراك لخطإ وقع في أسماء السادة المستشارين.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

وقع في الأول، الثاني حتى هو خص يكون فيه استدراك، قولوا لنا كاين استدراك باش نعرفو.. أنا سمعت الأول داز قلت أن ربما قال لك استدراك ولكن إذا كان استدراك تخبرنا الرئاسة بانه كاين استدراك باش نعرفو..

السيد رئيس الجلسة:

كيكون خطأ، كيكون خطأ مطبعي، كيكتب رئيس الفريق، يقول لك المرجو إضافة اسم المستشار الفلاني فقمتم إضافة هذا الاسم ومن جملة الأسماء التي أضيفت هاذو اللي أسردت أنا، كبور الماسي، عمر الدخيل..

المستشار السيد المعطي بنقدور:

فقط السيد الرئيس باش ما نبقاوش نديرو هاذ نقط نظام أذكروا لنا إذا كان استدراك نسايرو، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للمستشار المحترم لشرح سؤاله.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارون،

من المعروف أن الموقع الجغرافي لبلادنا، يجعلها ضمن البلدان ذات الميزة الجيوستراتيجية في العالم، فضلا عما حباها الله به من جمال طبيعي أخاذ ومتنوع، وما تزخر به من معالم تاريخية وآثار معمارية أصيلة وتراث حضاري وثقافي متميز، مما يؤهلها لأن تكون من أهم المناطق وأكثرها جنيا للقطاع السياحي والذي أصبح بشكل أحد ركائز الاقتصاد الوطني وأحد الموارد الهامة للعملة الصعبة، وذلك بفضل ما يستقطبه هذا القطاع من استثمارات وطنية وأجنبية، والتي من الأكيد أنها لا تلبي كل الطموحات ولا تتناسب مع الإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها بلادنا والتي تفرض على المسؤولين بذل المزيد من الجهد وسن قوانين تشجيعية وتحفيزية واتخاذ ما يلزم من الإجراءات حتى يعطي القطاع السياحي ما هو منتظر منه.لقد كانت السياحة الشاطئية - ولفترة طويلة - حافزا أساسيا لجلب السياح الأجانب المتوافدين على بلادنا - خصوصا من الأوربيين - كما أن جمالية المدن العتيقة، بما تزخر من عمران متميز شكلت وتشكل زيارتها إغراءا للعديد من السياح.

وقد برزت في الآونة الأخيرة أنواع أخرى من السياحة كالسياحة البيئية والسياحة الجبلية والسياحة الصحراوية والتي أصبحت تستقطب أعدادا كبيرة من الوافدين السياح.

غير أن القطاع السياحي مع الأسف، عرف خلال العقدين الأخيرين نتائج غير مرضية، خصوصا بعد حرب الخليج الثانية وأحداث أطلس آسني وأحداث 11 شتنبر من سنة 2001 التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية، وحرب العراق حاليا، مما تسبب في انخفاض الاستثمارات السياحية والتي ترجع كذلك لعوامل داخلية كانعدام الحوافز التي يتسم بها ميثاق الاستثمار وارتفاع

الضرائب وعلاء العقارات وارتفاع فوائد القروض البنكية الممنوحة من أجل الاستثمار.

وعليه، وبناءا على ما ذكر، أود أن أسائلكم سيادة الوزير، عن الإجراءات والتدابير التحفيزية التي تنوي وزارتكم اتخاذها لتشجيع الاستثمار في السياحة ببلادنا حتى تتمكن من مواكبة المنافسة القوية في هذا المجال؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

أود أن أشير في البداية وبكل احترام أن عكس ما جاء في السؤال أن الاستثمارات لم تعرف أي تراجع، فالنتائج الأولى للإستراتيجية الجديدة قد برزت على الخصوص في هذا الميدان أي في ميدان الاستثمار.

إذ رغم الظروف الاقتصادية الحالية الصعبة استطاعت الاستثمارات السياحية أن تحقق نجاحا مهما في السنوات الأخيرة، ويتضح لنا ذلك من خلال الأرقام التالية: عدد الأسرة الإضافية المنجزة في مختلف المشاريع الكبرى أو الصغرى بلغ 6 آلاف سرير إضافي خلال سنة 2002.

ومن المنتظر أن يصل إلى 10 آلاف سرير إضافي خلال هذه السنة أي سنة 2003، علما بأن متوسط الأسرّة التي كانت تنجز سنويا كان لا يتعدى 2000 سرير من قبل الاستراتيجية الجديدة وهي دليل على ذلك أيضا هو الإقبال الذي حققه المخطط الأزرق إذ جلبت المحطات الست الأولى المبرمجة مهيئين منمين ذوي خبرة دولية رغم قلة عددهم على الصعيد الدولي.

لوحظ كذلك مساهمات الشركات الوطنية الأساسية في الميدان العقاري والسياحي، من بينها مجموعة (أونا)، مجموعة (سوميد)، مجموعة (سيمكاط) وصندوق الإيداع والتدبير مثلا، مما سيفتح لهذه المقاولات آفاق واسعة على الصعيد الجهوي.

هذه النتائج الإيجابية ترجع أساسا إلى المصداقية التي استطاعت أن تحظى بها سياسة البلاد السياحية والتي تحققت بفضل إرادة سياسية قوية لتنمية القطاع، خاصة بعد خطاب جلالة الملك محمد السادس أيده الله في يناير 2001 بمدينة مراكش، ثانيا النظرة المستقبلية على المدى الطويل وجدية البرامج المقررة لتحقيق النظرة وثالثا التعاون الفعال بين الدولة والمهنيين والتزامهم المشترك لتنمية هذا القطاع.

لكن رغم النتائج المحققة لازال يجب علينا القيام بالإجراءات الآتية:

أولا فيما يخص العقار: العمل على إنجاز وإتمام مشاريع تهيئة المناطق السياحية المبرمجة حاليا.

ثانيا: توسيع أشغال التهيئة إلى مناطق أخرى جديدة مثلا منطقة الراشيدية.

أما فيما يخص النظام الضريبي وتطبيقا لما جاء في الاتفاق الإطار شرعت وزارة السياحة ووزارة الداخلية ووزارة المالية وذلك ابتداء من هذه السنة في تدارس تبسيط وعقلنة النظام الضريبي على المستوى المحلي وتم أول اجتماع يوم أمس بين المهنيين ووزارة الداخلية في المجال، سأحرص، طبعا شخصيا، على تتبع الملف.

أما فيما يخص تمويل المشاريع السياحية، أولويتي هي إصلاح قنوات جمع الادخار المؤسساتي كشركات التأمين وصناديق التقاعد بتوظيف جزء من الأموال في الاستثمار السياحي أي تزويد المشاريع بالأموال الذاتية ولا بالديون أي رأس المال ثانيا مساعدة الأبناك على تكوين أطر وتكوين موارد بشرية ذات خبرة حقيقية في القطاع السياحي كي لا تتخوف الأبناك من خاصيات هذا القطاع والمخاطرة فيه.

أشكركم على الانتباه والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة، وقبل الانتقال إلى السؤال الموالي أن أخبر المجلس.. تعقيب؟ تفضل..

إذن ننتقل إلى الأسئلة الموالية.. بغيت نخبر المجلس الموقر بأن لدي طلب من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يتعلق بطلب أسبقية لوزيرين عندهم التزامات وعندهم حالات استعجال يتعلق الأمر بالأستاذ احجيرة، والسيد كاتب الدولة المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير ثم السيد كاتب الدولة في الشؤون الاجتماعية الذي سينوب على السيد وزير الصحة الذي هو خارج الوطن، بغينا نستأذن المجلس باش تمررو هاذ السؤالين مع الاعتذار للسيد وزير العدل اللي هو موجود معنا ويجي مباشرة بعد هاذ السادة الوزراء.

إذن الكلمة للسيد كاتب الدولة في الشؤون الاجتماعية، نيابة عن السيد وزير الصحة، السؤال المتعلق بوزارة الصحة.. إلى السيد وزير الصحة حول

معالجة النفايات الصلبة بصفة عامة للمستشارين المحترمين السادة نور الدين بركاع، أحمد أمهال، أحمد أبو الحسن بيحيى وإبراهيم باسعدون.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال المتعلق بمعالجة النفايات الصلبة.

المستشار السيد نور الدين بركاع:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد كاتب الدولة،

إخواني المستشارين،

سؤالي كما جاء على لسان السيد الرئيس يتعلق بمعالجة النفايات الصلبة بصفة عامة ونفايات المستشفيات وصناعة الأدوية والمختبرات بصفة خاصة.

السيد كاتب الدولة، إن جميع المدن المغربية أصبحت تعاني اليوم من مشكل النفايات وطرق جمعها والتخلص منها ولا يكمن المشكل في الكم الهائل لهذه النفايات بقدر ما يكمن في نوعيتها وخصوصية هذه النفايات، فنفاية المستشفيات والمراكز الصحية ومراكز العلاج والمختبرات وكذلك يمكن أن نضيف المياه المستعملة في مراحل الإنتاج الصناعي التي يتم التخلص من أكثر وجاء هذا في السؤال قبل قليل يتم التخلص من أكثر من ÷80 منها دون أدنى معالجة، فهاته النفايات مجتمعة قاسمها المشترك هو أنها نفايات سامة ونفايات مضرة ونفايات مهددة لصحة المواطن، فبالإضافة إلى الأخطار البيئة، على التربة، على الماء، على الهواء، على النبات وعلى الحيوان فلهذه النفايات خاصية وهي تأثيرها المباشر على صحة المواطن، بل وعلى الصحة العمومية بصفة عامة.

ففي تقرير سابق ل "كازا إربول" منذ سنوات وهذا التقرير اهتم بتعاون فرنسي مغربي أن هناك 9٪ من مجموع الوفيات بمدينة الدار البيضاء مثلا سببها التلوث البيئيو6٪ حالات الربو

الضيقة و14٪ من الالتهابات التنفسية عند الأطفال وربما 42٪ أكثر من 40٪ من الاستشارات الطبية فيما يخص الرمد الحبيبي عند البالغين أكثر من 5 سنوات، هذا علاوة على أمراض الحساسية بمختلف أنواعها والأمراض الجرثومية والأمراض العدية وأمراض الجلد وأمراض الأعصاب وكذلك الأمراض الناتجة عن المعادن الثقيلة والقائمة طويلة بطبيعة الحال.

وفي هذا السياق تعتبر منطقة مديونة بمدينة الدار البيضاء أقبح نقطة سوداء على الإطلاق، حيث أصبحت وصمة عار في جبين هذه المدينة الكبيرة الاقتصادية المهمة، حيث تتجمع، جل هذه النفايات منزلية، نفايات المصانع، نفايات المستشفيات وغيرها.

ويتم التخلص من هذه النفايات دون معالجة تذكر، بل وفي بعض الأحيان وربما سيأتي هذا في ردكم بطرق لم يعد الآن مرغوب فيها كالترميد مثلا الذي يعتمد في بعض المراكز الصحية، فالسيد الوزير فمشكل البيئة كما نعرف جميعا والنفايات الصلبة هو مشكل الجميع ويهم قطاعات مختلفة دون وزارة الصحة.

هل تتوفر الوزارة، وزارة الصحة العمومية على استراتيجية لمواجهة هذه المخاطر؟ وما هي الحلول المستعجلة التي تقترحونها للحد من هذه المخاطر، خصوصا أمام عدم وجود تشريع خاص ينظم يعني ما كاينش تشريع في التخلص من النفايات، فعلا البرلمان وافق على ثلاث مشاريع قوانين تهم البيئة بصفة عامة ولكن هناك الآن غياب تشريع خاص بالنفايات الصلبة ونفايات المستشفيات وكذلك أمام كثرة المتدخلين وعدم التنسيق فيما بينهم وشكرا السيد الوزير وكاتب الدولة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد كاتب الدولة للإجابة عن السؤال.

السيد سعيد أولباشا كاتب الدولة لدى وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن، المكلف بالتكوين المهني: (نيابة عن وزير الصحة)

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

نيابة عن السيد وزير الصحة المحترم والذي يوجد في مهمة خارج الوطن أتشرف بالإجابة على تساؤلكم السيد المستشار المحترم.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

إن تدبير النفايات على اختلاف أنواعها هو أحد الإشكاليات التي تؤرق السلطات العمومية وخاصة الجماعات المحلية صاحبة الاختصاص العام في هذا المجال.

ويحظى تدبير النفايات الاستشفائية باهتمام كبير من طرف السلطات الصحية، نظرا للخطورة التي تمثلها على المحيط البيئي وعلى صحة المواطنين وبصفة خاصة العاملين بالمؤسسات الصحية، فالأمر الذي

يستدعي تدبير النفايات الاستشفائية كنظام متكامل إذ يجب تنظيم عملية الاستعمال، الجمع، الفرز والتخزين، النقل والمعالجة وصولا إلى التخلص النهائي عبر طرق تمكن من الحد من المخاطر الصحية والبيئية في مختلف المراحل وبالتالي ضرورة توفر كل مؤسسة صحية على مخطط شامل، للتخلص من النفايات مع ما يتطلبه ذلك من وجوب تكوين العاملين بالقطاع الصحي وتحسيسهم بمخاطر للنفايات في حالة عدم مراعاة الضوابط الواجب اتباعها، فضلا عن ضرورة عزل النفايات الخطيرة عن النفايات العادية.

وفي هذا السياق، فقد اعتمدت وزارة الصحة، استراتيجية وطنية لتدبير النفايات تندرج في إطار البرنامج الوطني للوقاية الاستشفائية، تهم بالخصوص إنشاء لجنة وطنية خاصة بالنفايات الاستشفائية، تأسيس مكتب خاص بالوقاية الاستشفائية داخل المستشفيات، إصدار مذكرة وزارية تتعلق بطرق تدبير ومعالجة نفايات المؤسسات الصحية، كما تمت ابتداء من السنة المالية الحالية برمجة باب خاص بميزانية المستشفيات لاقتناء المعدات المتعلقة بجمع ومعالجة النفايات الطبية.

وفي نفس السياق تم في بحر السنة الماضية، اقتناء عدد كبير من الأكياس والحاويات وآلات التعقيم بمبلغ قدره 2 المليون و475 ألف و840 درهم، حيث استفاد 60 مستشفى من آلات التعقيم، بينما استفادت جميع المستشفيات مت الأكياس و6475 من الخاويات بأعداد متفاوتة، كما تم اقتناء آلات حديثة للمعالجة تجمع بين عملتية الطحن والتعقيم أي بالطريقة المندمجة وزعت على عدد من المستشفيات بمختلف الجهات، وقد بلغت تكلفة اقتناء هذه الآلات 7 المليون و992 ألف درهم.

وللإشارة فإن أغلبية المستشفيات تقوم بمعالجة نفاياتها التي تتسم بالخطورة إما بواسطة عمليات الحرق أو الترميد لكونها تتوفر إما على محارق أو مرمدات، وجدير بالإشارة هذا أن النفايات الاستشفائية تماثل على مستوى تركيبتها النفايات المنزلية بنسبة 70٪ ولا تتجاوز نسبة النفايات الطبية الخاصة 3٪ الى10٪ من الحجم الإجمالي للنفايات.

أما بخصوص التأطير القانوني، فتجدر الإشارة إلى أن الحكومة قد قامت بصياغة مشروع قانون ومشروع مرسوم بشأن تدبير النفايات والتخلص منها يوجدان حاليا قيد الدراسة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ننتقل إلى السؤال الموالي.. هناك تعقيب؟ ننتقل إلى السؤال الموالي موجه أيضا إلى السيد وزير الصحة حول مراكز تصفية الدم لمرض القصور الكلوي للمستشارين المحترمين السادة محمد جوهري، علي أسكاتي، الصوالحي بوزكري أحمد المنتصر، مولاي الحسين بنموسى، محمد سالم الجماني وإدريس علام.

الكلمة للأستاذ جوهري.

المستشار السيد محمد جوهري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

هذا الموضوع ليس بجديد، لقد وقع طرحه عدة مرات وهو موضوع التصفية أو ما يعرفه الناس ب " الدياليز" التصفية المترتبة عن القصور الكلوي.

أتحدث بصفة خاصة عن الأقاليم الجنوبية وأتحدث بصفة أخص من إقليم ورزازات وإقليم زاكورة وطبعا حتى إقليم طاطا والأقاليم المجاورة ومنها إقليم الراشيدية وأعتقد حتى أقاليم طانطان وربما حتى العيون وتزنيت أيضا، فنصف المغرب ليس به محلات للتصفية، فوضعت السؤال لأنه وقعت واقعة يناير كانت الطريق مقطوعة الناس ديال المناطق الجنوبية اللي كيعملوا تصفية كيجيو يعملوا تصفية في مراكش، قطعت الطريق فمات كثير من الناس ما نقولش كثيرا نبالغ بزاف ولكن حالات كلها ديال التصفية اللي الناس اللي كيعملوا" الدياليز" تيقطع الطريق 48 ساعة ثلاثة أيام أربعة أيام وهو كيخصو يعمل تصفية.

أيضا عدد من العوامل من جملتها العامل الأساسي وهو انه ما قدروش يقاوموا هاذ المسألة هذه لأنه في نفس الوقت فاش خصو يعمل التصفية، كاين الناس اللي كيعملوا التصفية مرتين في الأسبوع اللي كيعملوها مرة لا باس عليه لأنه كيكون عندو الوقت فاش يمشي نسبيا نقولو لا باس ولكن اللي كيعملها مرتين ساكن في وسائل النقل ما يترتب على سير وآجي راكم كتعرفوه السيد الرئيس، السيد الوزير، هناك عائلات هاجرت للمراكز اللي فيها التصفية جاو لمراكش، تعرف عائلات اللي جاوا للمحمدية كاين شخص اللي كيجي عند العائلة ديالو للدار البيضاء يبقى جالس وينتظر فهي حالات مؤلمة ومؤلمة جدا تكونت عندنا جمعيات ولكن

لم تستطع أ، تقف على رجليها، الدولة الآن لابد أن تعطي عناية خاصة واستعجالية لهذه الحالة.

سيقال بأنه نظام التغطية الصحية هو أنه هاذ الشي غادي يتطلب بزاف كل عملية خصها ألف درهم، 1500 درهم، كل عملية عملية لكن لما الدولة كتشوف الناس في هذه الحالة ما كتبقاش أولوية أخرى ماعدا الإنسان في كل الأحوال حتى إذا ما قدرناش نعملو حل كاين حل آخر ترقيعي وهو هاذ الناس محصيين معروفين عندنا أعتقد لا أعلم ولكن عندنا فوق من 80 حالة في مناطقنا هاذو تعطاهم تعويضات ولأنه حالتهم هي حالة الإعاقة، إعاقة بدنية إعاقة مادية، إعاقة معنوية، التحمل رب الأسرة هو اللي يعول هذه الأسرة فأصبحت عنده هذه الإعاقة فأضع المسألة أمام نظركم السيد الوزير والأسئلة مطروحة أمامكم في السؤال وهي تتعلق بمراكز التصفية وتتعلق كذلك بالدعم الذي يمكن أن نوفره للجمعيات لأنه عدة مرات سألنا الوزارة وقالت بأنه الجمعيات التي يمكن أن تحل هذا الإشكال ولكن كيف؟

وماذا أعدت الوزارة في هذا الموضوع وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

لسيد كتب لدولة لدى وزير لتشغيل ولشؤون الاجتماعية ولتضامن، لمكلف بلتكوين لمهني: (نيابة عن السيد وزير الصحة)

دائما نيابة عن السيد وزير الصحة المحترم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أتقدم بخالص الشكر للسادة المستشارين المحترمين الذين تفضلوا بطرح السؤال وإثارة هذا الموضوع الذي سيتأثر باهتمام خاص من قبل حكومة صاحب الجلالة الملك المعظم نصره الله.

ويجدر التذكير هنا بما تضمنه التصريح الحكومي الذي سبق للسيد الوزير الأول أن قدمه أمام مجلسي البرلمان شهر نونبر 2002، حيث تم التأكيد على استشعار الحكومة بحدة المشكل الصحي الناتج عن ارتفاع كلفة التصفية الدموية، التي يتحملها لمصابون بالقصور الكلوي.

وقد انكبت الحكومة منذئذ على البحث بكل جدية عن الحلول الكفيلة بالتخفيف من أعباء ومعاناة هذه الفئة من المرضى وعائلاتهم خاصة في أوساط الشرائح المعوزة.

أما فيما يتعلق بوضعية هذا الداء بصفة عامة فالدراسات الوبائية تفيد أن عدد مرضى القصور الكلوي ببلادنا يناهز 9 آلاف مريض ويتم التصريح سنويا بحوالي 1200 حالة سنويا ويتكفل القطاع الصحي العمومي بأكثر من 1740 حالة وعلى المستوى البنية التحتية للتكفل بالداء، فيصل عدد مراكز التصفية إلى 72 مركز 26 في القطاع العمومي و46 بالقطاع الخاص.

أما بشأن التجهيزات فيبلغ مجموعها - أجهزة التصفية حوالي 1020 جهاز.

بخصوص الموارد البشرية 1980، كان عندنا 4 أطباء وفي هذه السنة 120 اختصاصي.

وسعيا لتحسين ظروف التكفل بهذا الداء، فإن الحكومة بصدد اتخاذ مجموعة من الإجراءات تهم مجالات عدة:

1 - تعزيز المجهود الوقائي والتشخيص المبكر.

2 - على مستوى البنية التحتية والتجهيزات سيتم تعزيز هذه البنية، حيث ستعمل الوزارة ابتداء من هذه السنة على كراء ما بين 230 و250 آلات تصفية، مما سيمكن التكفل بحوالي 1100 حالة أي تقريبا نصف عدد المحتاجين للعلاج.

ومن المرتقب أن تبلغ تكلفة هذه العملية مابين 62 و 83 مليون درهم، وقد انطلقت مسطرة إعلان الصفقة المتعلقة بهذه العملية هذا الأسبوع.

3 - تعزيز الموارد البشرية عبر دعم تكوين الأطر الطبية والتقنية المتخصصة لسد الخصاص.

4 - تعزيز التأطير القانوني عبر التعجيل باستكمال النصوص القانونية المنظمة لعملية زرع الأعضاء البشرية بالمؤسسات الاستشفائية.

كما أن من شأن تفعيل مدونة التأمين الإجباري على المرض ونظام المساعدة الطبية أن يشكل سندا قويا فيما يتعلق بالتمويل.

5 - تعزيز وضبط الشراكة ذلك أنه في ظل ارتفاع كلفة التصفية فإن الشراكة مع الجمعيات والجماعات المحلية تبقى خيارا أساسيا للتكفل بمرضى القصور الكلوي مع ضرورة اعتماد إطار تعاقدي دقيق ومضبوط.

ولا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أثمن غاليا الخدمات الجليلة التي يسديها المحسنون والجمعيات غير الحكومية النشيطة في هذا الميدان في تفان وفي صمت،

تجسيدا لقيم التضامن الوطني وفضائل التكافل الاجتماعي.

6 - اعتماد طرق علاجية أخرى ويمكن أن نورد على سبيل المثال التصفية عبر إنشاء الأحشاء، عملية نقل الكلي.

ولا يمكن بأي حال أن نقلل من أهمية مساهمة الدولة للتكفل بمرضى القصور الكلوي، إذ أنها تتحمل غالبا مصاريف، توفير البنايات وتجهيزها والتأطير البشري ومصاريف التسيير، فيما تتكفل الجمعيات بتوفير الأدوية.

أما بخصوص مركز تصفية الكلي بورزازات، فإنه سيتم قريبا تعيين طبيب ومختصة مقيمة للإشراف على تشغيله وتكوين الأطر التي ستسيره لاحقا وسيستفيد من خمسة أجهزة للتصفية من بين الأجهزة التي قلنا 230 حتى 250 بالإضافة إلى وحدة لمعالجة المياه.

أما عن حجم انتشار هذا الداء بمنطقة ورزازات وزاكورة فالإحصائيات تؤكد أن بإقليم ورزازات 52 معرض وبإقليم زاكورة حوالي 12 مريض.

وقد اتخذت الوزارة جميع التدابير لتشغيل المركز المذكور قريبا وذلك بتعاون مع الجمعية المشرفة عليه وكذا السلطة المحلية ووفق نفس ضوابط الشراكة المعتمدة مع باقي الجمعيات الناشطة في هذا الميدان وشكرا السيد الرئيس والسادة المستشرون المحترمون.

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل إلى السؤال الموالي، باسمكم أشكر السيد كاتب الدولة على مساهمته القيمة في هذه الجلسة وننتقل إلى السؤال الموالي وهو موجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير حول تحسين أوضاع الساكنة المتنقلة والقاطنة تحت الخيام للمستشار المحترم السيد محمد طالحا.

فليتفضل السيد المستشار لطرح سؤاله.

المستشار السيد محمد طلحا:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

إن الساكنة المنتقلة تحت الخيام تعيش في ظروف صعبة في غياب الاهتمام بأوضاعها والالتفات إلى حالها، مع العلم أنها تشكل نسبة مهمة وتتواجد بكثرة بالنجود العليا وفي كل من أقاليم جرادة، تاوريرت، فكيك، بولمان وفي كل من أقاليم خنيفرة، ورزازات والراشيدية، كما أن التصريح الحكومي شدد على العناية بالسكن لكل فئات المواطنين في إطار سياسة القرب إلا أن الملاحظ هو عدم إدماج هذه الفئة ضمن الاهتمامات الحكومية، لا في التصريح الحكومي ولا في برنامج وزارة الإسكان ولا في برنامج وزارة الفلاحة والتنمية القروية ولا في وزارة التضامن ولا ولا...

خصوصا وأنها لا مأوى لها إلا الخيام بحكم ترحالها.

هذه الخيام التي غالبا ما تعتمد مادة الحلفاء في نسجها، فيما يخص مثلا الناس الساكنين بالنجود العليا أو من شعر المعز فيما يخص ساكنة الأطلس في نسجها هذه المادة التي أصبحت شبه منعدمة مع توالي سنوات الجفاف الشيء الذي يجعل هذه الساكنة تعيش في ظروف ما يقال عنها أنها مأساوية - دون أن تفكر الحكومة في البحث عن البديل لسكن هؤلاء المواطنين مع العلم أن سكنهم لا يكلف الدولة الكثير.

السيد الوزير، إن من حق هؤلاء المواطنين الشعور بالعناية والاهتمام رغم التضارب الحاصل في المسؤولية والتداخل في الاختصاصات، بالإضافة إلى هذا السيد الوزير بغيت نقول بأن تيخص الحكومة تتكلف بهاذ الناس لأنه Il faut traiter le mal à la base كما يقال بلا ما يترحلوا لأنه الوقت اللي ما تيلقاوش باش يعوضوا الخيام ديالهم، الحلفاء خصها تعود سنويا، الحلفاء ما كايناش وحتى إذا يعودو ودازت عليها الشمس كتموت ولهذا تيخص الحكومة تشوف الأوضاع لهم قبل أن يرحلوا للمدن ويصبحوا عاود ثاني يديروا خيام من البلاستيك قبل التنقل إلى مرحلة القصدير وذيك الساعة تبداو تعانيو من مشاكل أخرى اللي كتكلموا عليها يوميا هنا.

زيادة على هذا هاذ الناس اللي مترابطين ومتواجدين بطول الشريط الحدودي عندهم دورين الدور الأول هو تواجد اللحوم الحمراء هذا هو دورهم الأساسي ولكن هناك دور أمني فهم جنود مجندون كما يقولون هم "عين تنعس وعين تعس" وهاذ الشي بلا ما يحتاج نوضحو.

ولهذا نسألكم السيد الوزير عن ما تعتزم الحكومة القيام به من إجراءات عملية لصالح هذه الفئة من المواطنين؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل للإجابة على السؤال.

السيد أحمد توفيق لحجيرة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالإسكان والتعمير:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

أنا أشاطر السيد المستشار في جزء من مضمون ما قال في سؤاله، فعلا يتعلق الأمر بمجموعة من الرحل، بالسكان القرويين في مناطق شبه صحراوية تينتقلون من منطقة إلى أخرى بحثا عن الماء والكلأ ولكن نظرا أن الجفاف في المناطق بالخصوص الجنوبية الشرقية من البلاد التي عرفت في السنوات المتلاحقة الأخيرة جفافا بنيويا أصبح الترحال مر من مرحلة الترحال إلى الاستقرار وأصبح فعلا هذا هو الجزء الذي أنا أتفق معك فيه، أصبح هذا فعلا يشكل إحدى أنماط السكن غير اللائق التي تعرفها المدن أنا عندي جزء من اللائحة ماشي كاملة مدن خنيفرة وورزازات والراشيدية ووجدة وجرادة وبركان وتاوريرت وبوعرفة وفكيك ومدن أخرى.

اللي ما متفقش في الشق الثاني ديال السؤال ديالكم أنه ما كاينش اهتمام بهاذ المواطنين أبدا أخبركم أنه في الحكومة الحالية حين قلنا أنه هناك عجز يجب تداوله في البرنامج الذي استعرضه أمامكم السيد الوزير الأول قال أن الوثيرة السنوية للإنجاز ومرورها من 45 لمئة ألف سكن اجتماعي مخصصة لامتصاص العجز السكني الجالي والعجز السكني الحالي ضمنه طبعا هناك هذا الصنف من السكن غير اللائق، كاين وهو مدمج في خزان السكن غير اللائق وهؤلاء المواطنين نعتبرهم جزءا لا يتجزأ من الواطنين الذين يعيشون في مستويات أقل من الكرامة المضمونة في السكن.

كذلك أن هاذ الناس يدخلوا في البرنامج الوطني لمحاربة السكن غير اللائق اللي هو برنامج عشري 2003 - 2012 واللي الآن ما بقاش وطني وردیناه جهوي وكاينة في بالكم أعتقد جميعا الدورية المشتركة التي بعثت بها وزراة الداخلية والوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير التي أعطينا للسادة الولاة والسادة العمال صياغة البرنامج ديال السكنى والتعمير ومحاربة السكن غير اللائق على المستوى الجهوي.

هذا فيما يتعلق بالمستقبل، الآن غادي تقول لي آش غادي تديروا الآن؟ أنا باش نتوقع التدخل ديالك فيما بعد نشتغل على واجهتين الواجهة المتعلقة بمعالجة الأوضاع القائمة والجزء الثاني أو الواجهة الثانية هي كل ما يتعلق بالوقاية.

فيما يتعلق بالمعالجة للأوضاع الحالية، أخبركم بأنه كاين عدة تجزئات لإعادة إيواء سكان الخيام خاصة بمدن فكيك وبوعرفة ووجدة وبركان باستثمار يبلغ 70 مليون درهم استفادت وستستفيد منه 1500 أسرة، هذا في معالجة الأوضاع القائمة.

فيما يتعلق بـLa prévention، الوقاية التي تكلمتم عليها Il faut traiter le mal à la base هناك مشاريع لبناء دور سكنية طبعا قروية، بالمراكز القروية اللي مرشحة أنه يخرجوا منها هؤلاء السكان.

يمكن في بعض المناطق بني تاجيت، نالسينت، عين الشعير، عين الشواطر، بوعنان، عبو لكحل، تندرارة، معتركة إقليم فكيك ومناطق وقرى أخرى بإقليم جرادة.. الغلاف المالي ديال هاذ العملية اللي الآن تشتغل فيها 14 مليون درهم تستفيد منها 327 أسرة، 6211 أسرة أخرى تستفيد اليوم من مناطق التهيئة التدريجية Les hommes d'aménagement progressifs والتي كلفتها المالية 75 مليون درهم يعني كاينة أوراش خاليا لفائدة هؤلاء الناس بالإضافة للأشياء التي نتوقعها في سياق تنفيذ السياسة الجديدة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة في إطار التعقيب للأستاذ طالحا.

المستشار السيد محمد طلحا:

بغيت السيد الرئيس غير نشكر السيد الوزير على صراحته وعلى الاعتناء الذي أعطى لهذا الإقليم أنا تكلمت بصفة عامة ولكن ما متفقش معكم أنا أيضا لأنه أنا لا أتكلم على الناس اللي في مدينة بوعرفة ولا مدينة تندرارة ولا في عبو الكحل ولافي مجيح ولا في تالسينت، أتكلم على الرحل حصهم يبقاوا رحل وتتحسن أوضاعهم كرحل يعني لا نطالب أنك تصاوبوا لهم مساكن للسكنى يبقاو ومستقرين ما عندهمش الربح كما قلتم أنتم يبحثون عن العشب وعن الماء وعن الكلأ، خص تتحسن أوضاعهم في الخيام خص الحكومة تلقى خل باش تلقى لهم خيام اللي هي لائقة بالوقت واللي يمكن لا تقتلها الشمس ولا تقتلها الشتاء..

إذا أردت، بغيت نذكر بأن هاذ الناس يقاسون السيد الوزير وأنتم تعرفون المنطقة، متنازلين في الكهربة ومتنازلين عن الماء ومتنازلين عن السيارات أولادهم في غالب الأحيان لا يدرسون. التطبيب صعيب ما

كاينش ولهذا إذا كانت الحكومة وفرت لهاذ الناس ولو هذا اقتراح ربما صعب المنال غادي نقولو، علاش ما توفرش لهم خيام؟ علاش الحكومة ما توفرش لهم الخيام ولا يكلفكم ولو 1٪ من التكلفة اللي غاي تكلف دار في مدينة أو في شي فيلاج وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم لسيد لمستشار، ننتقل إلى لسؤل لمولي.. بلسمكم لشكر لسيد لوزير على مساهمته لقيمة في هذه لجلسة ونتمنى له لتوفيق وننتقل إلى لسؤل لمولي وهو موجه إلى لسيد وزير لعدل وأعتذر له بلسمكم سؤل للمستشارين لمحترمين لسادة لحسن بوعود، محمد لمنصوري، لمكي لزيزي وحسن أوتغليست، حول نقل الازدياد. فليتفضل الأستاذ لحسن بوعود لشرح لسؤل.

المستشار السيد لحسن بوعود:

شكرا السيد الرئيس، السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

أصبح المغرب من الدول التي اعتمدت نهج سياسة اللامركزية، وذلك لتقريب الإدارة من المواطنين، وقطاع العدل لا يخرج عن هذا التوجه، حيث أفنا نجد المحاكم باختلاف درجاتها في كل جهات المملكة.

إلا أننا، السيد الوزير، نتساءل عن سبب إعطاء المحكمة الابتدائية بالرباط الاختصاص دون غيرها من المحاكم المماثلة لإقامة دعوى نقل الازدياد بالنسبة لأبناء جاليتنا بالخارج؟

مما يترتب عليه ضياع الوقت، حيث تخصص في البداية تاريخ الجلسة بعد ثلاثة أو أربعة أيام من الطلب، بل أكثر من ذلك يلزم المعني بالأمر الحضور أثناء الجلسة وعند الموافقة على الدعوة يلزم هذا الأخير بالذهاب إلى ضابط الحالة المدنية في إحدى المقاطعات بالرباط من أجل التسجيل، وهذا يؤدي إلى ضياع إجازة المهاجرين في التنقل بين الرباط ومدنهم الأصلية.

سؤالنا السيد الوزير، لماذا لا تقام هذه الدعوة على الأقل جهوية حتى نخفف من معاناة المهاجرين الذين يلتون لقضاء عطلتهم بين أهلهم وذويهم وشكرا السيد لوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الأستاذ المحترم الأستاذ بوزوبع وزير العدل، فليتفضل.

السيد محمد بوزبع وزير العدل:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أعتقد بأن الإشكالية التي طرحها السيد المستشار رفعت. وذلك بصدور ظهير شريف في 3 أكتوبر 2002 بتنفيذ قانون الحالة المدنية رقم 99-37 الذي جاء في مادته 30، الفقرة الثانية ما يلي:

".. تختص المحكمة الابتدائية بمحل سكنى طالب التسجيل للنظر في الطلبات الرامية إلى تسجيل والولادات والوفيات المتعلقة بالمغاربة المولودين أو المتوفين خارج المغرب عند عدم وجود محكمة مختصة "

وهذا النص نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 11/7/ 2002 والذي سيبدأ العمل به خلال الستة أشهر ابتداء من نشره بالجريدة المذكورة "

حسب المادة 48 منه وعلى ذلك فإن هذا النص يدخل حيز التطبيق ابتداء من 8 ماي 2003، إذن ابتداء من هذا التاريخ ستصبح المحاكم الابتدائية هي المختصة حسب محل سكنى طالب التسجيل. ولن يعود هذا الاختصاص مقتصرا على لمحكمة الابتدائية بالرباط. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.. تعقيب؟ تفضل الأستاذ المنصوري.

المستشار السيد محمد المنصوري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، إخواني المستشارين المحترمين،

حقيقة نشكر السيد الوزير على هذا الخبر السار الذي سيهم الجالية المغربية في الخارج وأملنا السيد الوزير على أنه تمشون أبعد من ذلك، أن الوثائق الإدارية تصاوب في القنصليات وترد في السفارات معناه السيد الوزير أنكم لو كنتم عملتم عملية حسابية ما يضيع من طرف العمال المغاربة اللي تيسمحوا في النهارات ديالهم ديال العمل باش يتوجهوا للقنصليات وللسفارات ولهاذ الإدارات اللي تتكلموا عليهم المحاكم الابتدائية اللي هي شملت ونشكركم على هذا القانون اللي هو صوت عليه البرلمان فهذا غادي يهنينا من واحد العدد ديال المصاريف وغادي يهنينا من واحد الأيام اللي ما تيخلصوش فيها هاذيك الجالية المغربية وغادي نربحو الملايين كبيرة ديال ألوف الدراهم والدولارات ونتمنى على أنكم تمشيو أبعد من ذلك باش تسهلوا المساطر الإدارية للجالية المغربية التي تستحق كل خير واللي عندها وزن كبير في ميزانية المغرب وشكرا للجميع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير رد على التعقيب؟ تفضلوا.

السيد وزير العدل:

شكرا للسيد المستشار، الآن كاين سؤال محدد طرح وأجبت عليه إذا كانت أسئلة أخرى تكون كذلك بحال

الكيفية باش تصاغ هاذ السؤال غادي يمكن نجاوبو عليها ونعطي عليها التفاصيل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، ننتقل إلى السؤال الموالي موجه أيضا إلى السيد وزير العدل حول قلة المحاكم بالجهات الجنوبية للمستشارين المحترمين السادة باهية السالك، حسن زهير، الشكاف سيداتي، حسن قيشوحي، عبد الرحيم الشرقاوي وبلحاج الدرمومي.

الكلمة للأستاذ عبد الرحيم الشرقاوي لشرح السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، إن ما يمكن ملاحظة للوهلة الأولى عند تمعننا للخريطة القضائية هو الخصاص الحاصل في عدد المحاكم العادية وبالخصوص محاكم الاستئناف، إضافة إلى انعدام المحاكم المتخصصة سواء التجارية منها أو الإدارية بالجهات الجنوبية وتمركزها بالنصف الشمالي للمملكة أي شمال محور الراشيدية زاكورة وأكادير، هذا ما يخلق صعوبات جمة لسكان هذه الجهات ويعوق الكثير منهم من التوجه إلى المحاكم لبعدها الشديد عنهم ويجبر الآخرين إذا تحمل مشاق التنقل غير المطاق لرفع شكاوي.

وسؤالنا، السيد الوزير المحترم، ما هي مشاريعكم لتوسيع الخريطة القضائية عن طريق الزيادة في عدد محاكم الاستئناف وأوكد عدد محاكم الاستئناف وتعميم تجربة إحداث المحاكم التجارية والإدارية بالنصف الجنوبي للمملكة؟ وشكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير العدل المحترم للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

شكرا للسيد المستشار على هذا السؤال وبالمناسبة أؤكد بأنه الوضعية الحالية للمحاكم بالمنطقة الجنوبية وبالجهات الجنوبية بصفة عامة طبعا محاكم الاستئناف بكل من العيون وورزازات والراشيدية وأكادير، عدد المحاكم الابتدائية التابعة لمحاكم الاستئناف المذكورة يصل إلى 14 محكمة أما عدد مراكز القضاة المقيمين بهذه الدوائر يصل إلى 52 مركز وهناك محكمة تجارية بأكادير ومحكمة إدارية بأكادير.

الصعوبات المطروحة، بالفعل هناك نقص في عدد المحاكم المتخصصة وهذا راجع أساسا إلى ضعف النشاط القضائي المسجل بهذه الدوائر القضائية، فالحلول المقترحة من طرف الوزارة بالنسبة للمحاكم التجارية طبعا السادة المستشارين على علم بأنه قد تم تعديل القانون المحدث لهذه المحاكم والذي رفع الاختصاص إلى 20 ألف درهم وهو ماساهم بشكل كبير في تقريب القضاء من المتقاضين بالنسبة لصغار التجار والديون البسيطة.

ومع ذلك ظل النشاط القضائي ضئيلا جدا بالنسبة للمحاكم أما ابتدائية العيون مثلا سجلت 138 قضية تجارية، 53 قضية تجارية أمام ابتدائية الداخلة، قضية واحدة أمام ابتدائية السمارة بصفة عامة يجب التأكيد أن إحداث محكمة جديدة لا يرتكز فقط على البعد الجغرافي وإلا فإننا سنصبح أمام محاكم بدون عمل وهذا شيء حتى السادة المستشارين لن يقبلوه.

إلا أن هناك إمكانية أخرى وهذا ما يدخل الآن في مشروع هاته الوزارة لتقريب القضاء من المتقاضين من خلال عقد جلسات تنقلية أو إحداث غرف تابعة للمحاكم الأم لكن هذا أيضا يقتضي توفر حد أدنى من النشاط القضائي.

وبهذا الخصوص أعدت الوزارة مشروع قانون لإحداث غرف تجارية تابعة للمحاكم التجارية وملحقة بإحدى المحاكم العادية الموجودة. وهذا الحل سيساهم إن شاء الله في تغطية الخصاص المسجل في عدة جهات من المملكة.

شكرا للسيد الرئيس والسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم لسيد الوزير، الكلمة في إطار التعقيب للسيد الشرقاوي.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

أنا بدوري أشكر معالي وزير العدل على المجهودات التي يقوم بها ومعروفة فيه، هذا لاشك فيه، اللي بغيت نضيف معالي الوزير المحترم سكان اسمارة عندهم محكمة ابتدائية لا أقول لا ولو أنها ماشي محكمة ادويرة صغيرة ورادينها محكمة، حتى القضاة اللي فيها ما عرفتش كيفاش يشتغلوا فيها بذاك الضيق اللي فيها، الناس اللي استأنفوا وبغاو يمشيو فاين غادي يمشيو، يمشيو للعيون، باش يمشي من السمارة للعيون تيقطع 300 كيلومتر، الناس اللي في طانطان نفس الطريقة

اللي كاينة عند المحكمة الدويرة عند السمارة كاينة حتى في طانطان باش يمشي يستأنف تيمشي لأكادير، تيخصو يمشي 320 كيلو متر، عمالة آسا الزاك، شكرا، طاطا يمشيو حتى هم لأكادير 300 كيلومتر، كلميم 220 كيلومتر باش يمشيو لأكادير.

معالي الوزير أنا أعطيكم مثال بسيط، رجل اللي عندو الحق ديالو ولم يأخذه في المحكمة الابتدائية بطانطان استأنف ومشى لأكادير، في الوقت اللي كان غادي باش يحضر في الجلسة ديالو الكار تخسر ودخل للمحكمة بعشرة دقائق متأخر عن الجلسة باش دار الملف ديالو، الملف تأخرشهرين من بعد فالسيد رجع رغم أن المصاريف يؤديها والوقت اللي تيضيع لو وشحال ديال الطريق تيضرب رجع من بعد رجع عاود ثاني في نفس الوقت دخل للمحكمة وجد محامي المدعي عليه طلب الملف يتأخر، المحامي طبعا هذاك شغلو لأنه حتى هو خصو يدرس الملف عاد يجيب عليه إذن يبقى يمشي ويجي في الأخير آش دار هاذ السيد؟ سمح في حقوقه، لماذا سمح في حقوقه؟ اللهم هاذ سير وآجي والمصاريف ماقدرش عليها.

هاذ الشي به الكثير معالي الوزير، مشيتوا لنا للمحاكم التجارية أكثر ما كنا ننتظر تمشيو لنا لمحاكم الاستئناف لأن محاكم الاستئناف تلعب دورا أكثر ربما من المحاكم التجارية، أنا بالنسبة إلى لست محاميا ولكن رجل أعمال وأعرف بأنه الصناع التقليديين اللي هم مضرورين وهاذ النواحي ديال الجنوب كلهم لا يستأنفون لأن المصاريف والطريق تغلبهم والوقت يضيع لهم ونطلب منكم معالي المحترم وهذه فرصة أريد أن أغتنمها باش تحاولوا كيفاش تحققوا على الأقل محاكم الاستئناف في الجنوب لأن الناس متضررين وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة في إطار الرد على التعقيب للسيد بوزوبع.

السيد وزير العدل:

أثير انتباه السيد المستشار بأن من الصعب باش نعملو محكمة لقضية واحدة، السمارة سجلت فيها قضية واحدة تجارية، كيف سنعمل نحن محكمة الاستئناف في السمارة، الداخلة سجلت فيها في المجموع 33 قضية، العيون سجلت فيها 93 قضية بحيث لايمكن نهائيا أنه نحدثو محاكم متعددة اللي غادي تكون كلفة ملف واحد اللي خصو ثلاث قضاة وخصو نيابة عامة وخصو كتاب الضبط إلى غير ذلك هاذ الشي ماشي معقول.

الآن من بعد ماوقع تعديل القانون التجاري فيما يخص اختصاص المحاكم التجارية ورفع إلى 20 ألف درهم يعني مبدئيا خفف العبء على التجار الصغار ولكن بالنسبة اللي عندهم مبالغ اللي أكثر هم قلائل ما تيجيوش هم تيكلفوا محامي والمحامي لا ينتقل بملف واحد بل تينقل بعدة ملفات فإذن هذا المشكل لا يطرح لكن قلت لم هناك حلان، قلنا بأن غادي نعملو جلسات تنقلية عوض ما يتنقلوا هاذ الناس إما يجيو القضاة هم اللي يتنقلوا باش تيفصلوا في قضايا الناس وإذا كانت المحكمة وصلت لواحد النضج ديال واحد العدد ديال القضايا اللي تيجعل أننا نعملو غرفة ماشي محكمة، نعملو غرفة اللي تيكونوا ذوك القضاة اللي فيها ما يتحكموش غير في التجاري تيمكن لهم يحكموا حتى في المدني المتنوع ولكن تيكون عندهم جلسة أسبوعية تيفصلوا في القضايا التجارية، إذن بهذا الحل غادي نكونو رشدنا النفقات وفي نفس الوقت قربنا القضاء من المتقاضين وعملنا عقلنة فيما يخص تسيير المحاكم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، توصلت الآن بطلب من الأستاذ اليازغي يطلب تأجيل أسئلة موجهة إليه إلى آخر الجلسة، إذن ننتقل إلى السؤال الموالي وهو موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والشباب وسينوب عنه السيد وزير الثقافة.

إذا سمحتم سأعطي الكلمة لطرح سؤال موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والشباب حول آفاق تنفيذ مراجعة النظام الأساسي ونظام التعويضات للمستشارين السادة رحال الزكراوي محمد أخطور، قاسم الغزوي، عبد الرحمان أوشن، العربي خربوش، محمد الريس، محمد الشنينة وعلي سالم الشكاف. الكلمة للأستاذ خربوش.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد سبق لفريقنا أن تقدم بهذا السؤال خلال الدورة التشريعية السابقة ويتعلق بالنظام الأساسي الجديد ونظام التعويضات لأسرة التعليم الذي وعدت به الوزارة.

وموضوع هذا السؤال مازال مطروحا خاصة أن الرأي العام التعليمي لم يعرف بعد ما تم إنجازه بهذا

الخصوص واعتبارا كذلك لكون النظام المعمول به حاليا يتضمن عدة ثغرات خاصة ما يتعلق بالترقية الداخلية، حيث حرمت فئات من أسرة التعليم من هذه الترقية بسبب عدم وجود مناصب مالية في إطار نظام الكوطا.

ومن المفروض أن يعمل النظام الأساسي الجديد على تجاوز هذه الثغرات وخلق شروط أفضل معنوية ومادية محفزة لأسرة التعليم.

وسؤالنا السيد الوزير هو ما قامت به هذه الوزارة لإخراج هذا النظام إلى حيز الوجود؟ ومتى سيتم العمل به؟ وما الذي تم إنجازه بخصوص نظام التعويضات؟ ومتى سيتم تنفيذ هذا النظام؟ وتقبلوا فائق الاحترام والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للجواب على السؤال، فليتفضل.

السعيد محمد الأشعري وزير الثقافة: (نيابة عن السيد وزير التربية الوطنية والشباب)

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أبلغكم اعتذار الزميل الأستاذ الحبيب الملكي المرتبط في إطار الحوار مع النقابات بجلسة عمل هذا المساء. وأتمنى أوفق في الإجابة على هذا السؤال الموجه إليه.

في سؤالكم السيد المستشار المحترم ثلاث فقط، النقطة الأولى تتعلق بتنفيذ التزامات الحكومة في مجال الاتفاقية التي تمت مع النقابات التعليمية يوم 13 ماي 2002 وبهذا الصدد يمكن أن أقول لكم السيد المستشار المحترم بأن الحكومة قد وفت بالتزاماتها كاملة، فأنتم تعلمون أنها قد برمجت 4,575 مليار درهم منها أربع مليار درهم للتعويضات في إطار الميزانية وتعلمون أن شهر مارس الأخير شهد حصول نساء ورجال التعليم على الدفعة الأولى من هذه التعويضات وبأثر رجعي من شتنبر 2002، لذلك فالحكومة ماضية في التزامها وستقوم بكل مامن شأنه أن يفي بهذه الالتزامات.

النقطة الثانية تتعلق بالنظام الأساسي ونظام التعويضات وتعرفون السيد المستشار المحترم أن النظام الأساسي الجديد يهدف الى:

1 - ترشيد تدبير الموارد البشرية وإقرار مبدأ الإنصاف والتحفيز.

2 - توخي الجودة والفعالية في النظام التربوي من خلال تحسين الأداء البيداغوجي للأسرة التعليمية.

3 - تبسيط البنيات المنظمة للموظفين والبحث عن المرونة اللازمة وإقرار الوظائف المندمجة.

وإذا كان هذا النظام الأساسي لموظفي الوزارة يعتبر ضروريا فإن التحفيز المادي لرجال التعليم قد استدعى وضع عدد من المراسيم الرامية إلى الزيادة في التعويضات النظامية المرتبطة بالسلاليم والتي تتراوح ما بين 28,17٪ و72,16٪، علما أن السلاليم الدنيا هي التي استفادت من أكبر نسبة من هذه الزيادة.

أما بالنسبة للتعويضات الخاصة، فقد شملت التعويضات الخاصة بأطر الإدارة التربوية بالمؤسسات التعليمية التي تراوحت الزيادة فيها بين 23,8٪ و92,8٪، أطر الإدارة التربوية لمراكز تكوين المعلمين التي تراوحت بين 150٪ و185,7٪، وبالنسبة أيضا لمنسقي التفتيش الجهوي، حيث بلغت نسبة هذه الزيادة 53٪ بالإضافة إلى إحداث تعويضات جديدة بالنسبة لأطر هيئات التأطير والمراقبة التربوية تراوحت بين 500 درهم شهريا للمفتشين المرتبين في السلم 11 و700 درهم للمفتشين المرتبين خارج السلم ورؤساء المصالح الاقتصادية والمستشارين في التوجيه والتخطيط العاملين بالمؤسسات التعليمية الذين استفادوا من تعويضات تكميلية سنوية بلغت 3120 درهم أما الأساتذة المبرزون العاملون بمؤسسات التعليم الثانوي فقد استفادوا من تعويض سنوي مقداره 15 ألف درهم كما تم إحداث تعويض خاص بمنسقي التفتيش المركزي حدد مقداره في 36 ألف درهم.

النقطة الثالثة والأخيرة، السيد المستشار المحترم تتعلق بإجراءات وتفعيل النظام الأساسي الجديد، لقد شرعت الوزارة في اتخاذ هذه التدابير اللازمة وتم إقرار خطة عمل ترتكز على:

تسوية جميع الوضعيات الإدارية المستحقة قبل تاريخ مفعول النظام الأساسي الجديد وترتكز أيضا على إعادة ترتيب وإدماج الهيئات والأطر الخاضعة للنظام الأساسي الجديد وترتكز أخير على وضع آليات تنفيذ النظام الأساسي الجديد للترقية الداخلية وخصوصا فيما يتعلق بأنساق الترقي وكيفية احتساب النسب المئوية من عدد المترشحين كنمط جديد في الترقية الداخلية للاختيار عوض النظام الذي أشرتم إليه، النظام القديم الذي كان يعتمد على عدد المناصب المالية المقيدة في الميزانية، لهذه الغاية أحدثت لجان بين جميع الأطراف المعنية والإدارات المختصة لجنة مكلفة بمتابعة تصفية الملفات العالقة، لجنة مكلفة بترميز الدرجات الجديدة

ولجنة مكلفة بإنجاز المبرمجات الخاصة لعملية إعادة ترتيب الأطر وفق المقتضيات الجديدة، هذه اللجان تجتمع كل أسبوع وهي ماضية في عملها حتى يتحقق التطبيق الكامل لهذا الإصلاح الجديد.

شكرا السيد المستشار المحترم وشكرا للسادة المستشارين المحترمين.

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل.. هل هناك تعقيب؟ إذن الكلمة في إطار التعقيب للأستاذ عبدالرحمن أوشن.

المستشار السيد عبد الرحمان أوشن:

شكرا السيد الرئيس،

نشكر السيد الوزير على المعلومات والمعطيات الجديدة التي أعطاها لنا عبر جوابه لا نشك جميعا في مدى المجهودات التي بذلت لتحسين وضعية رجال التعليم وذلك سعيا وراء تطبيق مضامين ميثاق التربية والتكوين، نريد فقط السيد الوزير أن نقول على أنه من بين ما علق عليه رجال التعليم آمالا كبيرة بخصوص موضوع النظام الأساسي الجديد الذي يخصهم وبخصوص نظام التعويضات كان من بين ما علقوا عليه الآمال الكبيرة هو إيجاد علاج للترقية الداخلية التي تخصهم طبعا. إلا أن الملاحظ أخيرا أن مجموعة من رجال التعليم خاصة منهم أساتذة السلك الأول والسلك الثاني والذين يخوضون حاليا كما يعلم الجميع أشكالا متنوعة من الاحتجاجات وصلت إلى مستوى الإضراب عن الطعام تعبر عن قلقها بسبب الاستثناء أو الإقصاء الذي شملها من الترقية الداخلية خاصة أفواج سنة 2000 و2001 و2002، فهل استحضرت وزارة التعليم وهي منكبة على دراسة النظام الجديد أو النظام الأساسي الجديد لرجال التعليم ونظام التعويضات، هل استحضرت هذه الفئة؟ وهل استحضرت ماتقوم به حاليا من أشكال من النضالات يومه ممتدة إلى غاية اليوم الذي نطرح في هذا السؤال، شكرا السيد الرئيس ونريد السيد الوزير إذا كان عنده جديد في هذا الموضوع يعطيه لنا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الرد على التعقيب للسيد الوزير.

السيد وزير الثقافة (نيابة عن السيد وزير التربية الوطنية والشباب)

شكرا السيد الرئيس،

فقط أريد أن أشير إلى أن النظام خارج القضايا التي يمكن أن تطرح بغض النظر عما يأتي به النظام الجديد، هذه الأشياء الحوار فيها جاري وستتخذ الوزارة الإجراءات اللازمة بتنسيق مع الأطراف المعنية.

فيما يخص النظام الجديد الوزارة واعية بأن هناك ثغرات بالتأكيد، هذه الثغرات الوزراة الآن منكبة في حوار مع النقابات التعليمية على إيجاد الصيغ الملائمة للتغلب عليها في المستقبل وفي اللحظة التي نجيب فيها على هذا السؤال هناك اجتماعات في إطار هذا الحوار والحوار حول قضايا أخرى مع النقابات التعليمية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ننتقل إلى السؤال الموالي موجه أيضا إلى السيد وزير التربية الوطنية والشباب حول وضعية المؤسسات التعليمية للمستشارين المحترمين السادة سعيد أوخويا، عقا الغازي، التامك محمد مبارك. الكلمة لأحد السادة المستشارين، الكلمة للأستاذ سعيد أوخويا، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد أوخويا:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

تعاني العديد من بنايات المؤسسات التعليمية ببلادنا من مدارس ابتدائية وإعداديات وثانويات من التدهور والتلاشي، بحيث لم تعد تشرف الدور النبيل المنوط بها والمتعلق بالتربية والتكوين، خاصة وأن بلادنا قد فتحت أبواب الإصلاح والتغيير في مجال التعليم، مع العلم بأن كل تنمية تربوية يجب أن تبدأ بسلامة المحيط وصحة بيئته وما قد تشرطه هذه الغاية من مواجهة فعلية لفضاءات المؤسسات التربوية باعتبارها المرآة العاكسة للوازع الأخلاقي والحس التربوي.

وبهذا الصدد نستحضر على سبيل المثال لا الحصر وضعية بعض المؤسسات التعليمية بإقليم خنيفرة، ذلك أن المدارس والإعداديات قد تعرضت بناياتها للتدهور والتلاشي بحيث أصبحت في حاجة ماسة إلى الكثير من الاهتمام من حيث ترميمها ودعمها بالوسائل والمعدات وكذا العمل على تحسينها، ناهيك عن النقص الحاصل في الموارد البشرية من أساتذة ومعلمين والاكتظاظ المهول للتلاميذ داخل الأقسام.

لذا نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات والتدابير التي تنوون اتخاذها من أجل ترميم وإصلاح بنايات المؤسسات التعليمية ببلادنا وتزويدها بالموارد البشرية الكافية؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الثقافة (نيابة على السيد وزير التربية الوطنية والشباب)

شكرا السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

لاشك أن الموضوع في جانبه العام المتعلق بوضعية البنايات المدرسية يستحق كل الاهتمام والحكومة توليه عناية خاصة من خلال برامجها الاستثمارية في هذا الإطار وهو أمر يحتاج إلى مخطط طويل النفس وطويل المدى ونحن ماضون في القيام بالمهام المطلوبة منا في هذا الإطار.

فيما يخص المثال الذي سقتموه أجيبكم بما يلي: أولا فيما يخص النقطة المتعلقة بالمدرسين، يجب أن أؤكد لكم السيد المستشار المحترم أن حاجيات إقليم خنيفرة من المدرسين قد استجابت لها الوزارة بشكل كامل.

النقطة الثانية المتعلقة بالاكتظاظ سيأتي سؤال يتعلق بالاكتظاظ وسنجيب عنه ولكن فيما يخص إقليم خنيفرة بالذات لابد أن أعطيكم السيد المستشار المحترم بعض الأرقام لتعرفوا ماهي الوضعية الحقيقة لما تسمونه بالاكتظاظ المهول وهو ليس مهولا على الإطلاق، فبالنسبة لمجموع الأقسام الابتدائية بإقليم خنيفرة تصل إلى 2487، إذا حصينا عدد الأقسام المكتظة بمقياس أنها أقسام من فئة 46 تلميذ فما أكثر، 7 فقط هي الأقسام التي تتعدى 46 تلميذ أي بنسبة 0,28٪ إذا أدخلنا في الاعتبار الاكتظاظ الأقسام التي تضم مابين 41 و45 تلميذ سنصل إلى عدد الأقسام المكتظة في هذا الإقليم إلى 228 أي نسبة 9,16٪.

أما بالنسبة للإعدادي فمجموع الأقسام هو 597 لا يوجد حسب المقاييس التي ذكرت، قبل قليل أي قسم مكتظ بها، أما فيما يخص البنايات فبالفعل هناك بنايات التي تستدعي تدخلا عاجلا وسريعا الوزارة لها برنامج في هذا الإطار وأنتم بدون شك السيد المستشار المحترم تعرفون أسماء المؤسسات التي بها برنامج الإصلاح والتي يمكن لي ان أعطيها لكم، الثانويات فيها، المنصور الذهبي مولاي بوعزة، فيها مولاي رشيد بالكموس، أم الربيع بمريرت، أبو القاسم الزياني بخنيفرة، طارق بن زياد بخنيفرة، الحسن الثاني بميدلت ومحمد السادس بخنيفرة، هذه كلها مؤسسات تعليمية تخضع الآن إما في طور الدراسات او في طور إنجاز الأشغال إلى مشاريع إصلاحية تهدف إلى تحسين وضعيتها بيئتها ومحيطها بالنسبة للمستعملين.

شكرا السيدالرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.. هل هناك تعقيب؟ السي سعيد أوخويا تفضل في إطار التعقيب.

المستشار السيد سعيد أوخويا:

السيد الرئيس،

أشكر السيد الوزير على إجابته على هذا السؤال، الذي أريد أن أقول للسيد الوزير فيما يخص الإصلاح خصكم تجيو في وقت الشتاء السيد الوزير وتشوفوا القطرة تسيل على التلاميذ والأساتذة والمعلمون كيطلبو الانتقال الىالمدن، كاين الأقسام اللي ما قراوش الدراري شهرين أو ثلاثة أشهر عاذ تعوضوا الأساتذة والمعلمين، الطفل اللي ما اقراش شهرين أو ثلاثة أشهر آش بقى لو شحال من درس فاتو. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، ننتقل إلى السؤال الموالي موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والشباب حول التعليم المشترك للمستشار المحترم السيد بوشعيب الهلالي، فليتفضل الأستاذ الهلالي لشرح سؤاله.

المستشار السيد بوشعيب هلالي:

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

على إثر السؤال المتعلق بالتعليم أريد أن أشير السيد الرئيس، على أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين جعل حدا للتعليم الذي كان فيه عدم احترام التعليم في جميع المستويات، والميثاق الوطني للتربية جعل حدا بين تعليم قديم وبين تعليم فيه إصلاح وجودة وتعليم ومحاربة للأمية والاحكام التي أتى بها الميثاق الوطني مطابقة لتصاريح الحكومة المتوالية بعد إنشاء هذا لميثاق الوطني للجنة الملكية المعروفة وبالأخص التعليم القروي والتعليم في مناطق البادية.

الأحكام التي جاء بها الميثاق الوطني لابد من الإشارة إليها وفي الدعامة الأولى التي جاء بها الميثاق الوطني الذي يجب علينا كلنا أن نحترمه وأن نسير بالإصلاحات التي جاء بها: أولا هو تعميم التعليم وتعليم جديد في مدرسة متعددة الأساليب وثانيا يجيء في هذا بطبيعة الحال محاربة الأمية. والمجال الثالث بكيفية

مختصرة، جاء الميثاق يضمن الرفع من جودة التربية والتكوين.

السيد الرئيس،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

أين يسير تعليمنا الابتدائي في المناطق القروية وبهذا الميثاق، تعليم مشترك في أقسام مشتركة التعليم، بحيث المعلم في القسم فيه ثلاث أنواع من التعليم بحيث في البادية في التعليم المشترك الجاري به العمل ماشي الاكتظاظ ولكن التعليم المشترك بسير بنا إلى الوراء في ما جاء به الميثاق الوطني.

ولهذا السؤال المطروح بكل وضوح ما هي الحلول المفترضة للحد من ظاهرة التعليم المشترك في الأقسام في التعليم الابتدائي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الثقافة: (نيابة عن السيد وزير التربية الوطنية والشباب)

شكرا السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

سؤالكم يتعلق بظاهرة أساسية يعرفها تعليمنا الابتدائي وغير الابتدائي وهي ظاهرة الاكتظاظ في بعض الأقسام وأنا أوافقكم أنها ظاهرة تحد من الجودة التي يدعو لها الميثاق الوطني، علما بأن تطبيق كل ما جاء من الميثاق الوطني مسألة تحتاج إلى إعداد والى سنوات من التنفيذ الفعلي لمبادئ الإصلاح.

لكن السيد المستشار المحترم لابد أن ندرك الأسباب الموضوعية لهذا الاكتظاظ وندرك أيضا نسبية هذا الاكتظاظ بالنسبة لواقعنا التعليمي، الأسباب الموضوعية تعرفونها جميعا، في ارتفاع التمدرس وارتفاع التمدرس شيء إيجابي وجيد ولكن عندهم بعض الجوانب السلبية عندما لا نعد لهم الإعداد ولا تسمح لنا الإمكانيات بأن نعد له كل الإعداد، هناك أيضا ظاهرة ضعف التأطير فهناك حاجيات كبيرة وخصوصا في الوسط القروي وهناك أيضا عدم مواكبة التجهيزات للطلب المتزايد على الأقسام والحجرات الدراسية نظرا لضعف الاستثمارات المخصصة في الميزانية العامة لهذا البند، وهناك مجهود كبير تقوم به الحكومة في هذا الإطار ولكن التراكم الضروري يلزمه سنوات من العمل الدؤوب.

هذه هي الأسباب الموضوعية التي تجعل هناك نوع من لاكتظاظ في بعض الأقسام ولكن يجب ان ندرك أيضا نسبية هذا الاكتظاظ وهذا لا ندركه إلى بذكر بعض الأرقام، مجموع الأقسام بالتعليم الابتدائي تصل إلى 135 ألف، عدد الأقسام المكتظة منها 1980 وهي الأقسام من فئة 46 تلميذا أي نسبة 1,5٪ إذا أدخلنا الأقسام التي تتراوح أعدادها ما بين 41 و45 سنصل إلى 14.900 قسم مكتظ أي بنسبة 11٪ هذا رقم مهم ولكن نسبي لابد أن ندرك نسبيته بالنسبة للمجموع العام من الأقسام.

نفس الشيء يمكن أن نقوله على الإعدادي الذي وصل فيه عدد الأقسام إلى 33.800 إذا حسبنا في أسوإ الأحوال ستكون عندنا 6850 أي نسبة 20٪ من الأقسام المكتظة وفي أحسن الأحوال ستكون عندنا فقط 700 قسم مكتظ أي بنسبة 2٪، هذا مثل فقط اللي بغيت نجيو باش ندركو جميعا نسبية هذا الاكتظاظ.

الآن، ما هي الحلول؟ الحلول بطبيعة الحال، حلول متنوعة، أولا لابد من إيجاد السبل الكفيلة بضمان التأطير الكافي للمدارس..

لابد أيضا أن تتوسع الاستثمارات الخاصة بإعداد الحجرات الدراسية.

وفي هذا الإطار لابد من حملة وطنية واسعة تشترك فيها الجماعات المحلية والمجتمع المدني والسلطات العمومية من خلال الميزانية العامة، لكن هذا مرتبط بجهاز الإصلاح الذي يتطلب وقتا واستثمارات هائلة في هذا الموضوع. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، أعتذر للسيد المستشار المحترم، أريد أن أخبركم بأنه المجلس كان قد أخذ على عاتقه يتطرق إلى إحاطة المجلس علما في السادسة إلا ربع غادين تسمحوا لي باش نعلن على تأجيل سؤالين بطلب من أصحابها وهو السؤال الموجه إلى السيد وزير الثقافة حول تفعيل العمل الثقافي والسؤال الموجه إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان حول الخلل الحاصل في التواصل الحكومي - البرلماني.

هاذو غادي نؤجلهم بطلب من أصحاب هذه الأسئلة ثم هناك أسئلة أخرى ستؤجل ويتعلق الأمر بأسئلة موجهة إلى الأستاذ اليازغي الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني باش نعطيو الكلمة باش نكونو في الوقت ونعطي الكلمة لأصحاب الإحاطة لأنه كنا قد التزمنا معهم ما كانوش تغطاو إعلاميا، التزمنا معهم

باش نعطيوهم الكلمة يعيدوا الإحاطات ديالهم باش يتغطاو إعلاميا، طبعا نلتمس منهم أنهم يحافظوا على الوقت المخصص لهم وهو 3 دقائق لكل إحاطة ونعتذر للباقين. تفضل السيد المستشار بعجالة

المستشار السيد بوشعيب هلالي:

أشكرك على المجال الذي منحت لي باش نتكلم دقيقة أو دقيقتين أنا غير بغيت توصل للسيد الوزير المحترم كينوب على وزير التربية على أن هذا السؤال ديالي لا يتعلق بالاكتظاظ، سؤالي يتعلق بالتعليم المشترك القسم فيه ثلاثة أنواع للتعليم، الميثاق راجع إلى الوراء، بحيث التعليم المشترك لم يسبق في المغرب أن كان تعليما مشتركا واضحا وأعطى نتائج ولهذا أنا أطلب من السيد الوزير المحترم لكي يبلغ السيد وزير التربية لكي يعمل مجهودات للحد من التعليم المشترك في البادية الذي لا يفيد شينا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك. الكلمة في إطار المادة 128 لفريق الاتحاد الدستوري لإحاطة المجلس علما، فليتفضل.

المستشار السيد ادريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس، السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد تناولت الكلمة في إطار إحاطة المجلس بأمر طارئ والكل يعلم حسب القانون الداخلي للمجلس أن الإحاطات تكون في بداية الجلسة، لكن مع الأسف الشديد لم تبث هذه الإحاطات وأظن أن البث كان مقصودا.

السيد الرئيس، في بعض الأحيان تكون مضطرين إلى تقديم الإحاطات لأنها غالبا تكون ناقلة لتدمر فئة من فئات هذا الشعب أجهز على حق من حقوقها المشروعة أو أهملت مطالبه المعقولة فلم يجد بدا من طرق باب إحدى المكونات السياسية لتبليغ صوتها أو لتعلن عن رد فعلها والذي غالبا يكون بمثابة آخر صرخة قبل رفع التحدي أمام الجهاز الحكومي المتعصب لرأيه والمتسلط بحكم قوته الميدانية.

واليوم ومع كامل الأسف الفئة المعنية بهذا الموضوع هي فئة تحظى بالتكريم والتشريف الرئيسي في كل المجتمعات، أخذا بعين الاعتبار دورها للرئيسي في تربية الأجيال وتلقين القيم المجتمعية للمواطنين وأعني هنا رجال التعليم على اختلاف مستوياتهم ومشاربهم.

وفي هذا الإطار نود أن نسلط الضوء على معاناة شريحتين من رجال التعليم الأولى مفتشي التعليم الابتدائي والثانية تخص قطاع التعليم والتكوين الحر بكامله، والذي تشن عليه تدابير حكومية ترمي إلى تعجيزه.

السيد الرئيس، بالفعل لقد توصلنا برسالة مفتشي التعليم الابتدائي السلم10 أفواج 92،91،90 مفادها أنهم منعوا من ولوج لوائح الترقية الداخلية بكل حيف وتعسف وفي تغاض تام عن التطبيق النزيه القانون، وقد قامت الوزارة بتبرير هذا القرار بكون أن مركز مفتشي التعليم قد تم إغلاقه وفي نظرنا نحن هذا العذر هو أعظم من الزلة في حد ذاتها لأنه كيف يعقل ربط مصير هذه المجموعة من جنود المجتمع هم وأسرهم بإغلاق لا تتحمل المسؤولية فيه إلا الوزارة وحدها.

وفي هذا الصدد نود أن نخبر الحكومة أن هذه المجموعة تحتفظ بحقها الكامل في اللجوء إلى كل أشكال الاحتجاج القانونية وإذا الحكومة استطاعت الإجهاز على ترقية هذه المجموعة ظرفيا فهي لن تستطيع أن تكبح مسيرتها الحقوقية ولتكن الحكومة متيقنة أننا سنؤيد هذه المجموعة ونعززها حتى يأخذ القانون مجراه..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.. شكرا لكم

المستشار السيد ادريس الراضي:

ما بقى والو السيد الرئيس.. الله يخليكم.. ما تقاطعونيش الله يخليك.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الديمقراطي.. الله يخليك ما يمكنش نخليو تتكلم على حساب الآخرين.. الله يخليك هاذ الشي مضبوط بالقانون.. ما تمكلش أعلمناكم وقلنا لكم الوقت محدد.. ما يمكنش أنت تحظى بالتغطية والآخر نحرمه.. الكلمة للفريق الديمقراطي.. الله يخليك باقي لنا 12 دقيقة بالضبط... الكلمة للفريق الديمقراطي.

المستشار السيد عادل المعطي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في إطار سياسة القرب التي أمر بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله وتعليماته الملكية السامية للسيد الوزير بضرورة تفعيلها وتجسيدها على أرض الواقع وتدعيما لهذا المسار الوجيه، نحيط المجلس علما

بقضية طارئة اقتصادية وتهم جهة تادلة أزيلال تتمثل في القرار الذي اتخذته الإدارة العامة للبنك الشعبي بنقل البنك الجهوي لتادلة أزيلال إلى مدينة مراكش.

إن هذا إجراء نرفضه مبدئيا ويجرد الجهوية واللامركزية من محتواها الرامي إلى تقريب الإدارة من المواطن وبعيدا كل البعد على سياسة القرب التي أمر بها جلالة الملك تصره الله علما أن تحويلات عمالنا بالخارج بهذه الجهة تصل إلى 5ر131 مليار درهم والمدخرات بالجهة المذكورة تصل إلى 4 مليارات من الدرهم وهذا يعطينا الانطباع بأهمية الموارد المالية التي تتوفر عليها جهة تادلة أزيلال.

لذلك نناشد السيد وزير المالية والرئيس المدير العام للبنك الشعبي بالعدول عن هذا القرار حتى تتمكن الجهة من كامل حقوقها وتساير الركب التنموي بهدف تشجيع الاستثمارات الداخلية والنهوض بالاقتصاد بهذه الجهة الغنية بثرواتها وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للفريق الاشتراكي في إطار إحاطة المجلس علما طبقا للمادة 128.

المستشار السيد الفضل بنعلوش:

شكرا السيد الرئيس،

في إطار المادة 128 من النظام الداخلي للمجلس نقدم هذه الإحاطة علما.

مع اقتراب موعد الاستحقاقات الجماعية لوحظ أن السلطات المحلية في مجموعة من المناطق وضعت نفسها بديلا عن الجماعات المحلية وحلت محلها للممارسة الاختصاصات المحولة لهاته المجالس، إن التوجه يتنافى مع المفهوم الجديد للسلطة الذي كان الجميع ينتظر أنه يطال كل جوانب التسيير والتدبير، فهل هذا توجه تباركه وزارة الداخلية أم هي تصرفات خاصة لبعض رجال السلطـــة؟.

وسأعطي أمثلة على هذا التوجه بما يقع بإقليم شفشاون أولا فرض المصادقة على الشواهد الإدارية من طرف السلطة المحلية وخاصة بالنسبة للشواهد الإدارية لإدخال الماء والكهرباء إلى المنازل حيث يفرض على المواطنين تسليم هذه الشواهد الإدارية للسلطة من أجل المصادقة عليها وهذا ضرب للمشروعية، ثانيا اعتراض السلطة المحلية على جميع رخص البناء المسلمة من طرف المجلس وإحالة بعض الملفات على القضاء من أجل إيقاف هذه الرخص، مما يعرقل مصالح المواطنين.

هذه بعض الأمثلة من سلوكات كثيرة تبين تطاول السلطة وعدم احترامها للمشروعية بالنسبة لعلاقتها مع المجالس، شكرا السدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للفريق الكنفدرالي في إطار إحاطة المجلس علما.

المستشار السيد أحمد أخميس:

شكرا السيد الرئيس،

ما وقع دليل قاطع على أن الديمقراطية في بلادنا مازالت بعيدة كل البعد.

يشرفني أن أحيط المجلس الموقر وعبره الأسرة التعليمية والرأي العام الوطني أنه بدعوة من النقابة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الكنفدرالية الدميقراطية للشغل تخوض الشغيلة التعليمية بمختلف فئاتها وأسلاكها يومي الخميس والجمعة 24 و25 من أبريل 2003 إضرابا إنذاريا وطنيا عاما مصحوبا بوقفة احتجاجية من أجل العديد من المطالب المشروعة التي يستعصي جردها في هذه العجالة ولكن عنوانها الأكبر هو رد الاعتبار للمدرس والمدرسة العمومية والنهوض بالمنظومة التربوية بما يستجيب لمتطلبات العصر.

وفي هذا الإطار، نعتبر أن سؤال المرجعية في الميثاق الوطني للتربية والتكوين مازال مطروحا وبحدة ونعتبر كذلك أن المراجعة الجذرية لثغرات وتراجعات النظام الأساسي ونظام التعويضات مدخل أساسي لرفع الحيف المادي والاجتماعي عن الأسرة التعليمية.

السيد الرئيس،

نحن في النقابة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، التقينا بالسيد الوزير بعد لأي وجهد وكان اللقاء الأول ألقى فيه خطابا ديمقراطيا حداثيا منفتحا لكننا في النهاية اكتشفنا على أن الخطاب في واد والممارسة في واد آخر، لماذا؟ لأن هناك لقاءات متعددة لم تسفر عن أية نتيجة إلى اليوم، لذلك نحن نعتبر مع الأسف الشديد لأن الإحاطة علما لا أستطيع أن أقرأها كاملة ولكن سأركز على شيء أساسي وهو أنه عوض أن يقوم السيد الوزير بحل المشاكل يجد ويعمل من أجل إجهاض هذه المعركة بكل الأساليب القديمة المتجاوزة مع الأسف الشديد والتي لن تؤدي أبدا إلى أية نتيجة.

ومن هذه الزاوية، نعتبر أن وسائل الإعلام ملك للشعب المغربي وليست ملكا للحكومة ومن حقنا أن نوضح مواقفنا والدفاع عن عدالة مطالبنا وحقوقنا،

خصوصا وأن السيد وزير التربية الوطنية والشباب وفي سابقة خطيرة وعشية يوم إضراب أسرة التعليم سيعقد غدا ندوة صحفية بغية التأثير على معركة نساء ورجال التعليم وهذا سلوك لا نقبله إطلاقا، ما يجب التأكيد عليه على أن المعركة رغم كل المناورات والدسائس التي تحاك ومن طرف المؤمنين على مصالح الشغيلة التعليمية أكيد على أن الإضراب سينجح وأنه سينفذ لأن مطالب الشغيلة التعليمية مطالب مشروعة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، انتهى برنامج اليوم سنؤجل باقي الأسئلة إلى الأسبوع المقبل، شكرا لكم جميعا ورفعت الجلسة.

رئيس مجلس المستشارين

مصطفى عكاشه